وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : مالية المؤسسة

# تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية

## دراسة تحليلية لمجموعة من المتعاملين مع البنوك بولاية عين تموشنت

من إعداد

سهولي مروان

أوحسين عبد المجيد

إشراف الدكتور

د. درويش عمار

| أعضاء لجنة المناقشة | | | |
|---|---|---|---|
| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | التصنيف |
| "د. قريش محمد | أستاذ محاضر " ب" | جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت | رئيسا |
| د. درويش عمار | أستاذ محاضر " أ" | جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت | مشرفا و مقررا |
| د.كوديد سفيان | أستاذ محاضر " أ" | جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت | ممتحنا |

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل: الآية 19

# شكر وعرفان

الحمد لله جليل النعم، باعت الهمم، ذي الفضل والكرم، تم الصلاة والسلام التامان الأكملان على خير البرية وأزكى البشرية، محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وصحبه ومن والاه ....

نشكر الله وافر الشكر أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة ، ثم نوجه آيات الشكر والعرفان بالجميل الى الأستاذ الدكتور " درويش عمار " المشرف على المذكرة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم وساعد لاتمام هذا العمل...

لكل من دعا لنا دعوة من القلب لنوفق في هذا العمل...

لكل من تكلم بكلمة طيبة...

لكل من استقبلنا برحابة صدر وابتسامة ثغر...

لكل من لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه...

أبشركم هذا العمل قد اكتمل وأجركم عند الله باق ....

**شكرا**...

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى عائلة سهولي كبيرا وصغيرا

إلى جدي وجدتي حفظهما الله ورعاهما

إلى عمي رياض وزوجته الذان ساندني في إنجاز هذه المذكرة

إلى جميع أساتذة جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت خاصة كلية العلوم الاقتصادية

سهولي مروان

# إهداء

أهدي هذا العمل الى والدي الكريمين برّا واحسانا . . . .

والى كل الآباء والأمهات الذين تمنوا أن يهدى لهم مثل هذا العمل ولم يوفقوا أبنائهم في ذلك

. . . .

أوحسين عبد المجيد

# قـــائمـــة المحتـــويات

## قائمة المحتويات


مقدمة عامة : ..... أ

**الفصل الأول الإطار النظري للبنوك التجارية والبنوك الاسلامية** ..... 2

تمهيد ..... 2

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية**..... 3

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية: ..... 3

المطلب الثاني:مصادر وإستخدامات البنوك التجارية..... 5

المطلب الثالث:أسس العمل البنكي ..... 8

**المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية**..... 11

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية..... 11

المطلب الثاني: مصادر وإستخدامات أموال البنوك الإسلامية..... 14

المطلب الثالث: أسس العمل البنكي الإسلامي..... 18

**المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية** ..... 19

المطلب الأول: مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية ..... 19

المطلب الثاني: مقارنة من حيث الموارد والاستخدامات ..... 23

خلاصة الفصل ..... 25

**الفصل الثاني نوافذ المعاملات الاسلامية**..... 27

تمهيد: ..... 27

**المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية**..... 28

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية، نشأتها وأسباب نشأتها ..... 28

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية..... 28

ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية ..... 28

ثالثا: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية ..... 29
المطلب الثاني: أهداف وخصائص النوافذ الإسلامية..... 30
أولا: أهداف النوافذ الإسلامية ..... 30
ثانيا: خصائص النوافذ الإسلامية ..... 31
المطلب الثالث: دوافع فتح النوافذ الإسلامية ..... 32
**المبحث الثاني: منتجات وضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها** ..... 33
المطلب الأول: المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية ..... 33
المطلب الثاني: ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية ..... 35
المطلب الثالث: معوقات النوافذ الإسلامية ..... 38
**المبحث الثالث: حكم وآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية ووصايا العاملين بها** ..... 41
المطلب الأول: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية..... 41
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لإنشاء الفروع الإسلامية ..... 43
المطلب الثالث: وصايا إلى المعنيين والعاملين بنوافذ المعاملات الإسلامية..... 45
**المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.** ..... 49
**المبحث الثاني : الإطار العام للدراسة التطبيقية .** ..... 49
المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية ..... 50
المطلب الأول : العينة المتعلقة بالدراسة ..... 50
أولا : المنهج المستخدم وعينة الدراسة ومجالاتها ..... 50
ثانيا: عينة الدراسة ..... 50
ثالثا: حدود الدراسة..... 51
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ..... 51
المبحث الثاني : الإطار العام للدراسة..... 52
المطلب الأول: منهج الدراسة..... 52

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة ..... 54
أولا: عرض وتحليل نتائج محور البيانات الشخصية ..... 54
ثانيا: عرض وتحليل نتائج المحور الأول التعامل مع النوافذ الإسلامية ..... 58
ثالثا: عرض وتحليل نتائج محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية ..... 60
المطلب الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات ..... 63
خلاصة الفصل ..... 65
الخاتمة العامة ..... 67
قائمة المصادر والمراجع ..... 70
الملاحق ..... 75

**---قائمة الأشكال**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| | **الفصل الثالث** | |
| **(1-3)** | توزيع أفراد العينة حسب الجنس | 55 |
| **(2-3)** | توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التعامل مع البنك | 56 |
| **(3-3)** | توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المتعامل | 57 |
| **(4-3)** | توزيع أفراد العينة حسب سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية | 58 |


**---قائمة الجداول**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| | **الفصل الأول** | |
| (1-1) | يوضح أهم الفروق الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات | 21 |
| (2-1) | مقارنة للمكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي | 23 |
| | **الفصل الثالث** | |
| **(1-3)** | توزيع أفراد العينة حسب الجنس | 55 |
| **(2-3)** | توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التعامل مع البنك | 56 |
| **(3-3)** | توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المتعامل | 57 |
| **(4-3)** | توزيع أفراد العينة حسب سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية | 58 |
| **(5-3)** | تحليل أسئلة محور التعامل مع النوافذ الإسلامية | 59 |
| **(6-3)** | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التعامل مع النوافذ الإسلامية | 61 |
| **(7-3)** | تحليل أسئلة محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية | 62 |
| **(8-3)** | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية | 64 |

# مقدمة عامة

لا شك أن هناك اتجاهات عالمية نحو اعتبار المؤسسات المصغرة بمثابة الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية، خاصة في الدول النامية، وقد أصبحت المؤسسات المصغرة وسيلة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من محفزات استمرارية كبيرة وغير مكلفة، كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

. يعتبر النظام المصرفي من الركائز الأساسية التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع وذلك نظرا لأهمية الدور الإيجابي الذي يلعبه في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية من تنظيم وتسهيل عمليات التعامل بين الأفراد والمؤسسات، والمساهمة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره. إلا أن اعتماد النظام المصرفي التجاري في تعاملاته على الفوائد الربوية التي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهي محرمة شرعا لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (278) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ(279)" سورة البقرة، الآية 278-279 يؤدي إلى عواقب وخيمة

حيث شهد الربع الأخير من القرن العشرين مسارعة الكثير من البنوك التقليدية في الدول الإسلامية والغربية إلى الدخول في ميدام المصرفية الإسلامية، وانتشرت بشكل كبير خاصة بعد الأزمة المالية الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة 2008، والتي أجمع الباحثون الاقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت أحد أهم أسباب حدوثها ومن هنا تحددت أشكال وأهداف الولوج نحو المصرفية الإسلامية من بلد إلى آخر، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتواضعة مع الشريعة الإسلامية، ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأ فروعا إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى المصرفية الإسلامية ومنها من رغبت في التحول مرة واحدة كما أن منها من تخصص في تقديم الخدمات الإستثمارية وأخرى تخصصت في خدمات التمويل الإسلامي، وفئة استهدفت قطاع الشركات وأخرى استهدفت قطاع الأفراد، ومن هنا تحددت المداخل والطرق التي سلكتها البنوك التقليدية في سعيها للدخول إلى عالم المصرفية الإسلامية.

**إشكالية الدراسة:**

بناءا على ما سبق تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

**ما أثر تجربة النوافذ الإسلامية على البنوك التجارية التقليدية؟**

هذا التساؤل يقودنا بدوره إلى طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية منها:

- ما هي الأسباب التي جعلت البنوك التقليدية تتوجه نحو فتح فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية؟
- هل المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها النوافذ الإسلامية في معاملاتها كلها تتوافق على مبادئ الشريعة الإسلامية؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:**

— خوض البنوك التجارية لتجربة فتح النوافذ الإسلامية راجع لتلبية رغبات زبائنها

- **الفرضيات الفرعية:**

- يعتبر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة أساسية نحو إنشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل.
- النوافذ الاسلامية هي السبيل الوحيد لتقديم منتجات وخدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الاسلامية في غياب المصارف الاسلامية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

إن اختيار موضوع الدراسة يرجع إلى الأسباب التالية:

- الأهمية الجامحة التي يحض بها هذا الموضوع ضمن تخصص مالية المؤسسة
- الرغبة في دراسة موضوع يمس المالية الإسلامية
- الأهمية الكبيرة جدا للموضوع وآثاره الإيجابية على النظام المصرفي
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في اقتصاديات الدول المطبقة لها

**أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي يقدمها ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- تقييم تجربة فتح النوافذ الإسلامية وآثارها على النظام المصرفي والاقتصادي للجزائر
- توفير احتياجات العملاء من منتجات وخدمات مصرفية إسلامية وتوسيع البنوك الإسلامية على حساب التقليدية.
- التحول الكلي والمستقل نحو بنوك إسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية أفضل وسيلة باعتبارها أقل تكلفة

**أهداف الدراسة:**

- إبراز أهمية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة أولى للتحول للمصرفية الإسلامية
- توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها والتحديات التي تواجهها

**الدراسات السابقة:**

- سمير الشاعر، المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الاجتهاد، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، بيروت، 2011، حيث هذا الكتاب تحدث عن أهمية المصارف الإسلامية وأسس عملها وأهم الفروقات بين المصارف الإسلامية والتقليدية.
- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، حيث نجد هذا الكتاب مختلف مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.
- سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية، رائدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2018/2017، عالجت هذه المذكرة الأهداف والآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية والتحديات التي تواجهها.
- حسين شحاتة الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربي المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ/ يونيو 2001م.

- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوبة، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ سليمان بن عبد الله الماجد، 2016/05/10

**منهج الدراسة:**

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، اقتضت طبيعة الدراسة استعمال عدة مناهج هي:

1. المنهج الوصفي: الذي من خلاله يتم سرد الجوانب النظرية لمختلف متغيرات الدراسة وهو الأكثر استعمالا في الفصلين الأول والثاني نظرا لتتبع التعريفات الواردة في البنوك التقليدية والإسلامية، والنوافذ الإسلامية، خصائصها، أهدافها ووصف آلية عملها.
2. المنهج التاريخي: ويظهر جليا عند سرد تاريخ نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب النشأة
3. المنهج التحليلي: والذي يتم فيه تحليل النتائج والأفكار المستنبطة من الإحصائيات والأرقام ويظهر هذا المنهج متجليا في الفصل الثالث.

**صعوبات الدراسة:**

- السرية وعدم الإفصاح الذي تنتهجه البنوك في الأرقام والإحصاءات
- قلة المصادر والدراسات السابقة حول الموضوع
- عدم إيجاد بنوك تتعامل بأسلوب النوافذ الإسلامية في مستوى الولاية

**هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار مدى صحة فرضيات البحث المقترحة، قمنا بتقييم دراستنا إلى ثلاثة فصول، مقدمة، وخاتمة.

سيتم خلال الفصل الأول استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والبنوك الإسلامية حيث تضمن الفصل ثلاث مباحث منقسمة إلى ثلاثة مطالب لكل مبحث

المبحث الأول تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، مصادرها واستخداماتها وكذلك أسس عملها، وغي المبحث الثاني تطرقنا إلى البنوك الإسلامية مصادر واستخدامات أموالها وكذا أسس عملها، أما المبحث الثالث هو عبارة عن عرض مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني، تكلمنا حول الفروع والنوافذ الإسلامية تضمن بدوره ثلاثة مباحث حيث يعالج المبحث الأول مفاهيم عامة حول الفروع والنوافذ الإسلامية وكذا دوافع ومتطلبات فتحها بينما يتناول المبحث الثاني منتجات لفروع والنوافذ وضوابط تأسيسها ومختلف التحديات والمعوقات التي تواجهها، أما البحث الثالث فتم تخصيصه لعرض حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية والآثار الاقتصادية الناتجة عنها ووصايا إلى المعنيين والعاملين بها.

ومن خلال الفصل الثالث سيتم تحليل النتائج والإحصائيات

وختمنا بحثنا بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

# الفصل الأول

# الإطار النظري للبنوك التجارية والبنوك الاسلامية

**تمهيد**

يعتبر النظام البنكي ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي والمالي لكل دولة، حيث يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، ومن المؤسسات المالية المكونة للنظام البنكي نجد البنوك التجارية التي تمارس الوساطة المالية أي قبول الودائع من العملاء ومن القروض مقابل فائدة، أما البنوك الاسلامية فهي تقدّم مختلف أشكال التمويل لكن بما يتماشى ومبادئ الشريعة الاسلامية.

وبناءا على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول البنوك البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، من خلال خصائصها و أهدافها والتمييز بين النشاط البنكي، وهذا ما سيتم دراسته من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية؛
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الاسلامية؛
- المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

البنك التجاري يعتبر نوع من أنواع المؤسسات المالية حيث يرتكز نشاطها على تلقي الايداعات ومنح القروض لكافة الأفراد و المؤسسات مختلفة الأنشطة الأقتصادية والتجارية، ومن هنا فأن البنك التجاري يعتبر وسيطا بين من يملكون فائض في الأموال ومن يحتجونها وسنحاول أن نقدم في هذا البحث عرض مختصرا عن البنوك التجارية.

### المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية:

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم التعاريف حول البنوك التجارية، أهدافها، خصائصها :

#### 1. تعريف البنوك التجارية:

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الوذائع تدفع عند الطلب أو لاجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق "أهداف خطة التنمية"، ودعم الاقتصاد القومي بما في ذلك عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

ويعرف أخرون البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان وبهذا المفهوم يعتبر البنك التجاري وسيطا بين الوحدات الإقتصادية والأفراد التي تحقق فائض وتستخدمها الأفراد والمشروعات ذات العجز (تقترض من الأفراد بفائدة ربوية وتقرضهم بفائدة ربوية)[2].

– من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات أعمال يرتكز نشاطها الأساسي في الوساطة المالية بين ذوي الفرائض المالية وذوي الحاجة إليها حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع وإعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة لأجال، وكذلك تقديم خدمات بنكية حديثة كما عرفها بعض الفقهاء بأنها

[1] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، إقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 105.
[2] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة1، عمان، 2009، ص14.

مؤسسات تقوم بتأجير وإستأجار النقود وهذا يشير إلى المخالفة الشرعية لأن الإسلام حرم تأجير وإستأجار النقود[1].

## 2. أهداف البنوك التجارية :

من أهداف البنوك التجارية العديدة نذكر باختصار أهمها فيما يلي:

- **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الإلتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأس مال البنك[2]
- **السيولة:** هي قدرتها على الوفاء بإلتزامها المتمثلة في مواجهة طلبات للمودعين ومقابلة طلبات الإئتمان، ويعتبر عامل السيولة خط الصلة بالبنك التجاري وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بإلتزامه وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة كون خسارة في قيمتها، والنقود هي الأكثر سيولة ولكنها في نفس الوقت غير مضرة للعائد، لذلك فإن محاولة التوفيق والملائمة بين الربحية والسيولة تملى على البنك ضرورة أن يحتفظ البنك بجزء من موارده على صورة نقدية والجزء الثاني بوضعه على شكل إستثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية[3]
- **الأمان:** نقصد بالأمان ذلك المتوفر لطرفين هما المودعين والبنك فالبنسبة لأمان المودعين فعلى إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد أما بالنسبة لأمان البنك فهو مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ إستحقاقها المحددة ليتم إقراضها والحصول على أكبر عائد ممكن.[4]

---

[1] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع نفسه، ص 106.

[2] محمد الصيرفي إدارة المعارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، إسكندرية، ص 18.

[3] محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص 109.

[4] جواني صونيا "تسيير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية"، مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص 38.

### 3. خصائص البنوك:

هناك عدة خصائص للبنوك التجارية عمن غيرها من المؤسسات وهي كما يلي:

– تحتل البنوك التجارية المرتبة الثانية في الهيكل المصرفي بعد البنك المركزي وما يميزها عن هذا الأخير كونها تتعدد وتتنوع وتنتشر في العديد من المناطق بقدر إتساع السوق النقدي والنشاط الإقتصادي على عكس البنك المركزي الذي يترأس فقط الجهاز المصرفي للدولة.

– تنفرد بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها مما يعطي المدخرين فرصة متنوعة للإستثمار بمدخراتهم.

– تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جديدة من خلال عمليات الإفراض والإستثمار في الأوراق المالية المختلفة، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقرضين.

– تشكل الودائع للبنوك مصدر رئيسيا من مصادر أموالها حيث تعتمد عليها أكثر مقارنة برأس مالها، وهذا يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها بما يفرض عليها الحذر في إدارة هذه الأموال والحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف أموالها.[1]

## المطلب الثاني:مصادر وإستخدامات البنوك التجارية

إن ميزانية البنك التجاري، كأي منشأة أخرى، مرأة لنشاطه وتصور مركزه المالي وتختلف عن باقي ميزانيات نظيرتها من المؤسسات المالية حيث يمثل جانب الخصوم مصادر أموال البنك، ويمثل جانب الأصول وإستخداماته وسنحاول عرض أهم مصادر أموال البنك وإستخداماته لهذه الأموال.

1– جانب الخصوم: ويمثل مصادر الموارد المتاحة لدى البنك التجاري وفي الوقت نفسه يمثل حقوق الغيرلدى البنك، ويستقي البنك التجاري موارده من تلاثة مصادر:

- رأس المال المدفوع.
- ما تمده البنوك التجارية الأخرى من موارد.
- ودائع الأفراد والمشروعات.

[1] نيفين حسن، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات، الإمارات، 2017، ص 7.

وبالتالي يمكن تقسيم هذه الموارد إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

1.1- **الموارد الذاتية:** هي التي يكون مصدرها داخلي وتشتمل على رأس المال والإحتياطات

- رأس المال: عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهموا البنك بالفعل مساهمة منهم في رأس المال. والذي يظهر في الميزانية هو رأس المال المدفوع وليس رأس المال الإسمي الذي صدر على أساسه قرار إنشاء البنك، وهو لا يمثل نسبة يعتد بها من الأصول المستثمرة من البنك، وظيفته الأولى حماية حقوق المودعين في حال فشل البنك أو عند توقفه عن سداد إلتزاماته. ويمثل رأس المال المدفوع نسبة فتيلة من مجموع أموال المصرف وذلك لعدة أسباب:

– لأن البنك لا يتعامل بالشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عملية الإستثمار.

– صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل في البنك ومع ذلك لا يجب إهمال رأس المال لأنه يشكل مصدر ثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة.[1]

- الإحتياطات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة إنخفاض قيمة بعض أصوله ونميز نوعين من إحتياطات هما:

– الإحتياطي القانوني: وهو عبارة عن نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.

– الإحتياطي الخاص: وهوعبارة عن إحتياطي إختياري، تشكله البنوك التجارية بمحض إدارتها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها الأساسي[2].

– الأرباح غير الموزعة تترتب عن نشاط البنك عادة مبالغ في نهاية السنة يتقرر عدم توزيعها ويتم إقتصادها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين.[3]

- الموارد الغير الذاتية: هي التي تكون مصدرها خارجي وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارد وتتمثل في:

---

[1] باسم الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، طبعة 2، لبنان، بيروت، 2012، ص 172.

[2] رتيبة بركيبة: "تقيم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال فترة (2007-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، 2014، ص 4.

[3] حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2013، 2014، ص 17.

- الودائع: وهي التي تكون بصورة إيداع حقيقي، مصدرها عملاء البنك وتمثل ديونا على البنك وحقوقا لأصحابها، وتنقسم الودائع إلى أنواع الودائع الجارية، ودائع إدخارية، ودائع ثابتة.

– ودائع الجارية: ويطلق عليها أصلا الودائع تحت الطلب والتي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء وبمجرد إبداء رغبته في ذلك وعادة يتم تداولها بواسطة الشيكات التي هي عبارة عن أداة لنقل ملكية الوديعة من شخص إلى أخر غير أن هذا النوع من الودائع لا يمكن لصاحبه الإستفادة من الفوائد.[1]

– ودائع إدخارية: وتدعى بودائع التوفير تتمثل في الأموال المودعة لذى البنك بهذف الإدخار يودعها أصحابها بدلامن تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتوفير فرصة الحصول على عائد مقابلها بحيث يقدم البنك فوائد على هذه الودائع بهذف تشجيع الأفراد على الإدخار وتنمية الوعي الإدخاري.[2]

– ودائع تابثة: وسميت بالتابثة لأنه عند إيدائها للبنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلى بعد مرور المدة المتفق عليها وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الإدخارية.[3]

– الإقتراض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية حيث يستمدها البنك عن طريق الإقتراض من البنك المركزي أو غير من البنوك التجارية ويمثل الإقتراض من البنوك التجارية توظيفا مربحا للبنك المودع عن طريق الفائدة التي سوف يحصل عليها من البنك المودع لديه، وذلك سواءا مواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الإحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقفة للعملاء، أو الرغبة في التوسع في منح الإئتمان نظرا لتزايد النشاط التجاري في فترات الرواج[4].

[1] نور الأيمان بوذراع: "واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية والمنتجات البنكية الإسلامية، دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية، تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2016-2017، ص 14.

[2] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3] المرجع نفسه، ص 174.

[4] باسم الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 112

**المطلب الثالث:أسس العمل البنكي**

ترتكز البنوك التجارية على عدة قواعد التي تضبط نشاطها وتحدد طبيعة عملها وتتمثل هذه القواعد في:

**1- سلعية النقود:**

تعتمد النقود المصرفية على قاعدة هامة مفادها أن البنوك التجارية لها قدرة كبيرة للغاية على خلق النقود ومن ثم نقوم بإظافة هده النقود الجديدة إلى كمية النقود المتداولة في المجتمع حيث تنظر البنوك التجارية للنقود على أساس سلعة يتم المتاجرة فيها، حيث تقوم البنوك التجارية بالتعامل بالنقود بيعا وشراءا، وتكون من خلال إصدار عدة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار فائدة منخفظة، ومنه تقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفظلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين حيث تكون مسجلة في دفاتر البنك[1].

**2- الإتجار في الديون أو الإئتمان:**

ويعني قيام البنوك التجارية بدور الوساطة المالية بين (المودعين والمقرضين) وتقبل الودائع وتمنح القروض. وتحصل من هذا التعامل على عائد هو الفرق بين ما قد تمنحه من فوائد للمودعين وما تحصل عليه من فوائد (ربا) المقترضين.

كما تتميز البنوك التجارية بقبول الودائع الجارية (ودائع قابلة للسحب لدى الطلب) والودائع للأجل (أي ودائع التي لا تحسب إلا بعد أجل قصير) وتقدم بصفة رئيسية قروضا قصيرة أجل، وعلى العكس نجد المؤسسات الأخرى لا تقبل الودائع الجارية ولا تتعامل في القروض قصيرة الأجل إذ ترتكز في الإئتمان على الإقتراض والإفراض طويل الأجل.

بإيجاز تتعامل البنوك التجارية كمؤسسات نقدية غير متخصصة في الإئتمان قصير الأجل بينما تعد المؤسسات النقدية الأخرى مؤسسات متخصصة تتعامل أساسا في الإئتمان طويل الأجل.[2]

[1] مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم مالية ومصرفيها جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 7.

[2] محمد سمحان،إسماعيل يونس يامن،إقتصاديات النقود و المصارف،عمان مرجع سبق ذكره ص110

**3- سعر الفائدة:**

يرتبط مفهوم سعر الفائدة مباشرة بقيمة المال وكذالك هو السعر الذي يدفعه البنك التجاري على إيداعات والتي تأخذ من القروض وهو عبارة عن الثمن المقبوض أو المدفوع نظير إستعمال المال، إذا قام شخص ما بإيداع مبلغ في البنك فإن سعر الفائدة هو النسبة المئوية التي يتلقاها في المقابل ويعتبر هذا السعر في نظر الرأسماليين عصب النظام المصرفي الذي يؤدي إلى زيادة حجم الودائع أي الإدخار وبالتالي زيادة قدرة البنك على منح الإئتمان[1].

إستخدامات أموال البنوك التجارية: بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الإستخدامات بناءا على عاملين أساسيين هما السيولة والربحية.

**المجموعة الأولى**: الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتتمثل في:

- النقديات الجاهزة لدى البنك: وهي عبارة عن النقود القانونية الموجودة لدى البنك بإستمرار لمواجهة متطلباته اليومية.
- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وهي عبارة عن الإحتياطات النقدية القانونية، الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي[2].

المجموعة الثانية: وتكون سيولتها منخفظة وهي تتمثل فيما يلي:

- أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون مشقة وهي بالأساس حسابات لدى البنوك الأخرى وأصول تحت التحصيل.
- الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة التي تكون سيولتها قليلة، وأهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية كونها مضمونة.
- الأوراق التجارية المخصومة وهي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها المتعاملين مقابل عمولة.

[1] محمد محمود العلوجي،البنوك الإسلامية:أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية دار المسيرة عمان،2008،ص49.

[2] عبد الله خباية، "الإقتصاد المصرفي" كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف، ط 2، المسيلة – الجزائر 2013، ص 103.

- القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الإقتصادية المختلفة وتكون قصيرة الأجل غالبا[1].

المجموعة الثالثة: تكون سيولتها منخفظة جدا بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول سابقة الذكر على إعتبار أن هدفها الأساسي تحقيق أقصى ربح وتتمثل فيما يلي :

- القروض المتوسطة وطويلة الأجل.
- الأوراق المالية الأجل.
- الإستثمارات الحقيقية (أصول مادية تابتة)[2].

4- **التنويع المالي**: تستقطب البنوك التجارية أموالها من مصادر متنوعة وبأجال مختلفة من المودعين، وتعمل على إعادة توزيع أجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء وتستخدم البنوك هذا التنوع بصدد مواجهة مخاطر الإفراض والإستثمار وذلك بتمويل العديد من الأموال التي تتميز بتنوع الخطر والعائد، ويطلق عليها التنويع المالي، مما يساعد على توزيع إحتمال وقوع الخطر والعائد على أكثر من أصل لتعظيم العائد المحتمل أو المتوقع.[3]

[1] رتيبة بركيبة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] عبد الله خباية، مرجع سبق ذكره، ص103 - 104.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث مقدم في البنك الإسلامي للتنمية والتدريبات، جامعة المنصورة، جدة، 204، ص 78.

**المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية**

تم إنشاء المصارف الإسلامية من أجل تلبية الحاجة الماسة إلى أعمالها وخدماتها، والتي تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها، حيث تعتبر حدثا متميزا وجديا في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة. والعالم بصفة عامة،كما تقوم به من تحقيق مصلحة المتعاملين معها.والمجتمع والإقتصاد ككل. وقد تأكدت هذه الحاجة الماسة للمصارف الإسلامية من خلال زيادة عددها، وعدد الدول التي أقيمت فيها بإستمرار خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نعطي فكرة حول ماهية البنوك التجارية (تعريفها، خصائصها، أهدافها)، مصادر وإستخدامات أموال البنوك الإسلامية، وأسس العمل البنكي الإسلامي.

**المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.**

تعريف البنوك الإسلامية: لا يوجد تعريف محدد للمصارف الإسلامية، بل توجد عدة تعاريف ولكن تحدد هذه التعاريف يشير إلى تقارب المضامين الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي، ومن بين هذه التعاريف نجد مايلي:

1- إنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاءا، وتلتزم من نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.[1]

2- لقد عرف المصرف الإسلامي على أنه: مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونصوصها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها.

3- لقد عرف بأنه منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهذف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنمية وإتاحة الفرص المواتية للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.[2]

[1] فليح حسن خلق، "البنوك الإسلامية" جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2006، ص 92.

[2] حيدر يونس الموسوي، "المصارف الإسلامية" أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2011، ص 27.

على الرغم من وجود عدة تعاريف للمصرف الإسلامي، إلا أنه يمكن القول أن المصرف الإسلامي هو المصرف الدي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والإستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

**خصائصها:**

إستنادا إلى المفاهيم الخاصة بالمصارف الإسلامية والتي تتضمنها التعريفات السابقة، فإن المصارف الإسلامية تتسم ببعض الصفات أو الخصائص في تعاملاتها المصرفية بأسلوب مختلف عن أعمال المصارف التجارية التقليدية ونذكر منها:

1- عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها وبكافة أشكالها.

2- الإلتزام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، أي أن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد وتجميعها لديها، وتجنب أي إستخدام فيما هو حرام، أو يقود إلى الحرام حيث أن المصارف الإسلامية ينبغي أن لا تمول إنتاج الأعناب (الكروم) مثلا إذا كان هذا الإنتاج يستخدم في إنتاج الخمور لاحقا[1].

3- تستمد المصارف الإسلامية إطارها الفكري الإقتصادي من نظرية الإستخلاف، إذ تقوم هذه النظرية على أساس أن الله هو خالق هذا الكون وأن الملكية الموجودة في هدا الكون هي لله وحده فهو مالك الملك، أما الإنسان فهو مستخلف في هذه الأرض ومن ثم فإن ملكية البشر للمال ليست ملكية أصلية ولكنها مكتسبة بالإستخلاف وإن حيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الإستخلاف الذي حددها الله سبحانه وتعالى في القران الكريم، بقوله تعالى:"وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه.

4- لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد التى تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التى تزاولها رغم أنه يبقى هدفا أساسيا لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية إقتصادية، إلا أن الأهداف الأساسية

[1] د.فليح حسن خلق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الأخرى والمتمثلة في العمل تطوير الإقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.[1]

**أهداف البنوك الإسلامية:**

إن المصارف الإسلامية وإنسجاما مع سماتها، وإرتباطها بهذه الخصائص، نستهدف تحقيق عدة أهداف منها:

1- أهداف شرعية: وتتمثل في:

- تطبيق منهج الله في مجال المال والإقتصاد.
- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع.
- إبراز دور العمل الإنساني والجهد البشري بإعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج.
- تحقيق التنمية الشاملة.
- الإلتزام في كل ذلك بتعاليم الإسلام وتوجيهاته وذلك بإتباع أوامره وإجتناب نواهيه والتمسك بكل القيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشريعة الإسلامية.

2- أهداف إجتماعية: وتتمثل في:

- تقديم الخدمات الإجتماعية والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطويره، وتلبية الإحتياجات الإجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الإجتماعي العام.
- خدمة الأفراد وبالذات الأكثر حاجة منهم، أي الأقل دخلا من خلال القروض الحسنة ومن خلال الإسهام في المشروعات الإجتماعية الخيرية.
- إحياء فريضة الزكاة لتحقيق التكامل بين أفراد المجتمع إلتزاما بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه[2].

3- **أهداف إقتصادية:** تتمثل في:

- توظيف أموال أفراد ومؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله.

---

[1] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

[2] حسين محمد سمحان، د.إسماعيل يامن، مرجع سبق ذكره، ص 160.

– تسيير إنتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي.

– إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه و مصلحته و يحقق له التمية المنشودة[1].

4- أهداف مالية: وتتمثل في :

– جذب الودائع و تنميتها:

يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، حيث تعد المصدر الرئيسي لمصادر الأصول سواءا كانت في صورة ودائع إستثمارية بنوعيها المطلقة والمقيدة، أم ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية، أم ودائع إدخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الإستثمار[2].

– استثمار الأموال: تعد الإستثمارات ركيزة العمل المصرفي والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواءا للمودعين أو للمساهمين، إذ يستوجب التوجيه الواعي لهذه الصفة الإستثمارية لتحقيق أهداف النظام المصرفي الإسلامي.

إن المصرف الإسلامي يستطيع أن يستثمر أمواله في المجالات الرئيسية التالية:

– التمويل بالمشاركة، المرابحة، المضاربة، التجارة المباشرة، الإستثمار في الأوراق المالية الإسلامية وإنشاء مشروعات الإستثمار[3].

**المطلب الثاني: مصادر وإستخدامات أموال البنوك الإسلامية.**

**أولا: مصادر أموال البنوك الإسلامية.**

تمثل المصادر جانب الخصوم أو المطلوبات في ميزانية المصرف، ويقصد بها الموارد الأساسية للأموال لديه.وتنقسم إلى قسمين: مصادر داخلية وأخرى خارجية.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] محمد سليم وهبه، د.كامل حسين كلاكش، "المصارف الإسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2011، ص 17.

[3] نوري عبد الرسول الفاقاني، "المصرفية الإسلامية، الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 179.

**1- المصادر الداخلية:**

- **رأس مال المصرف:** يمثل رأس مال المصرف مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها من مؤسسي المصرف عند بدء تكوينه،يضاف إليه ما يتم إضافته من موارد مالية تستقطع أساسا من الأرباح المتحققة التي يتم إحتجازها وعادة ما تشكل نسبة صغيرة، أما القدر الأكبر من الأموال فيأتي عن طريق الودائع بأشكالها المختلفة.[1]
- **الإحتياطي:** يتكون الإحتياطي من المبالغ التي تم إستقطاعها من قبل البنك على مر السنين من أرباحه المتحققة خلال هذه الفترة.والإحتياطي ينقسم إلى قسمين:

- إحتياطي قانوني يكون ملزما بتكوينه بحكم القانون أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.

- إحتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه إختياريا بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة عملائه به. ويطلق عادة على رأس المال والإحتياطي تعبير (الحسابات الرأسمالية)، ويكون الغرض من الحسابات الرأسمالية تغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وكذلك ضمان حقوق المودعين في حالة إنخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها المصرف موارده[2].

- **الأرباح المحتجزة:** هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية التي تخص المساهمين.
- المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخنطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة[3].

**ثانيا: إستخدامات أموال البنوك الإسلامية.**

**1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الإستثمار:**

- التمويل بالمضاربة: إن صورة المضاربة التي يجري العمل بها في المصارف الإسلامية هي (المضاربة المشتركة)، وهذا النوع من المضاربة يتحدد فيه أصحاب رؤوس الأموال والمضاربون، ويكون الشكل النهائي لعلاقة الأطراف المشتركة في المضاربة كما يلي:

---

[1] شوقي إسماعيل شحاتة، "البنوك الإسلامية"، دار الشروق، جدة، 1977، ص 61.

[2] نوري عبد الرسول الفاقاني، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[3] سندس ريحان، "دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات، ماليزيا، ابريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي 2018/2017، ص

- الطرف الأول: المدخرون.أصحاب رؤوس الأموال.
- الطرف الثاني: المصرف وهو الجهة التي تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمضاربين.
- الطرف التالث: المضاربون.رجال الأعمال أو الوكلاء.المنظمون.

إن دور الوساطة المالية الذي يقوم به المصرف في هذا النوع من المضاربة يتمثل في كونه مضاربا بالنسبة للمدخرين (ذوي الفائض) من ناحية،وفي كونه صاحب المال بالنسبة للمضاربين(ذوي العجز)من الناحية الأخرى.[1]

- التمويل بالمشاركة: طبيعة هذا التمويل تتضمن مشاركة المصرف الإسلامي و العميل المال بنسب متساوية أو متفارتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المشاركة في مشروع قائم،بحيث يشارك العميل فعليا في العمليات التي تتم من خلال النشاط وفي نتائجه ومشاركتهفي التمويل للنشاط والإشراف عليه.بإعتباره علما بطبيعة النشاط،وتتوفر لديه القدرة والمعرفة والخبرة الازمة للقيام بذلك.وبالتالي فإن تدخل المصرف الإسلامي في إدارة هذه العمليات لا يكون إلا يالشكل الذي يتم من خلاله ضمان حسن أداء العمليات وكفاءة القيام بها،ومن أجل ضمان إلتزام الشريك(المتعامل) بالشروط المتفق عليها في عقد المشاركة.وذلك من أجل حماية المودعين وأموال البنك وأموال المتعامل ذاته(الشريك في المشاركة) وبما يحقق مصلحة الجميع ويجنبهم التعرض للخسائر.[2]

**2-صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية:**

- التمويل بالمرابحة: تعد المرابحة من أهم الصيغ الإستثمارية في المصارف الإسلامية، وبيع المرابحة هو بيع سلعة ما بما قامت به على بائعها مضافا إليه ربح متفق عليه، وفي مجال العمل المصرفي فإن بيع المرابحة يتميز بحالتين:

- الحالة الأولى: وهي الوكالة بالشراء مقابل أجر، فمثلا يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة ذات أوصاف محددة،بحيث يدفع ثمنها إلى المصرف مضافا إليه أجر معين مع مراعاة خبرة المصرف في القيام بمثل هذا العمل.

[1] نوري عبد الرسول الخاقاني،مرجع سبق ذكره،ص222.223.
[2] فليح حسن خلق،مرجع سبق ذكره،ص272.

– الحالة الثانية: قد يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف بعد الإتفاق مع المصرف على تكلفة شرائها ثم إضافة ربح معلوم عليها، ويتضمن هذا النوع من التعامل وعدا من العميل بشراء السلعة حسب الشروط المتفق عليها، ووعدا أخر من المصرف بإتمام هذا البيع طبقا للشروط ذاتها.[1]

- **التمويل بالتأجير**: أدى التطور التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة إلى تطوير نطاق النظام التمويلي للمصارف التقليدية وتوسيعه لتتمكن من منح التسهيلات الإئتمانية لرجال الأعمال الراغبين في الحصول على الألات والمعدات الحديثة ومن هنا نشأت الحاجة إلى الإجارة أو التأجير لمواكبة هذه التطورات ومن تم أصبحت الإجارة من الصيغ التي تم تكييفها شرعا لتوائم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية. وتعرف الإجارة بالإصلاح الفقهي بأنها بيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم، للإجارة أربعة أركان هي العاقدان والصيغة والأجرة والمعقود عليه[2].

- **التمويل بالإستصناع**: هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مقضية للنزاع) للطرف الأخر (المستصنع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع إلى الصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا[3].

- التمويل بالسلم: السلم في تعريف الفقهاء هو بيع أجل بعاجل، بمعنى أنه عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم إستلام السلعة لاحقا، أي بموعد معين، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، و العاجل هو الثمن.

- التمويل بالقرض الحسن: هو منح البنك أموال بدون أرباح للأفراد الذين هم بحاجة إلى مساعدة حيث تمكنهم من إعادة تأهيل إحتياجاتهم ماديا[4].

[1] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] إسماعيل إبراهيم البدوي، "التوزيع والنفوذ في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، ط1، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، الكويت، 2004، ص 38.

[3] محمود حسين الوادي، د.حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[4] فليح حسن خلف ص، 33-333

**المطلب الثالث: أسس العمل البنكي الإسلامي.**

أصبحت المصارف الإسلامية واقعا ملموسا تجاوز إطار التواجد خلال الربع الأخير من القرن العشرين نحو أفاق التفاعل البناء مع مشكلات عصر الألفية الثالثة.

وتتميز المصارف الإسلامية بأسلوبها المختلف في معاملاتها على المصارف التجارية التقليدية ونذكر منها:

- **إعتماد الشريعة:** يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين.فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات، يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات، فبالنتيجة يجب على جميع المعاملات والمنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي تأتي في إطار تعاليم الدين الإسلامي، مع التركيز على أخلاقيات العمل، وتوزيع الثروة والعدالة الإجتماعية والإقتصادية[1].
- **نبذ الربا:** يعتبر القاعدة الأساسية لجميع التعاملات بين الناس، سواء بصورة فردية أو على مستوى الدول على عكس المصارف الإسلامية فإنها لا تتعامل بالربا مهما كانت صوره وأشكاله إيداعا وإقراضا وأخذا وعطاءا.وهذه العلاقة المميزة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع لديه علاقة ليست قائمة على أساس دائن ومدين.بل هي علاقة متاجرة ومشاركة تأخد أشكال عدة من صيغ التمويل في عمليات البيع والشراء.

إن إلتزام المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالربا هو الإلتزام بهدي القران الكريم وقد ذكر ذلك في أيات قرأنية عدة مثل قوله تعالى:"وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة.275)[2].

- **الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** تعتمد البنوك الإسلامية على الإستثمار بالمشاركة ربحا وخسارة، كعبا وغرما بدلا من فائدة تابثة، بحيث أن المال بذاته ليس المصدر لجمع الثروة، وأن المال لا ينبغي أن يولد المال، بل يتولد بالعمل والجهد، فالشخص يستحق المكافأة مقابل ما يبذل من جهد وما يحقق من عائد وعلى العكس من ذلك لا ينبغي أن يتوقع من لا يبذل الجهد أي عائد.
- **تقاسم المخاطر:** يتقاسم الفرد والمصرف المخاطر الكامنة في أي معاملة مالية، والهدف من ذلك هو ضمان عدم إقتصاد معدل محدد سلفا كما في المصارف التقليدية، حيث يتحمل صاحب المشروع جميع المخاطر،

[1] سمير الشاعر، "المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الإجتهاد"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2011، ص 27.
[2] حيدر يونس، مرجع سبق ذكره، ص 34.

بصرف النظر عن نتيجة المشروع، وفي المصرفية الإسلامية لا وجود لربح أو خسارة دائمين لنفس الشخص، ولكن هناك دائما ربح أو خسارة.[1]

## المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية

تسعى البنوك الإسلامية والبنوك التجارية إلى أداء جميع الوظائف المتوقعة من مؤسسة مالية، غير أن البنوك الإسلامية تتميز بخصائص جعلتها تختلف عن البنوك التجارية في تأدية عملها ،ولتوضيح أهم الاختلافات سيتم في هذا المبحث عرض لأهم الفروقات من حيث مقارنة أهم الأنشطة البنكية و من حيث هيكل واستخدامات كل بنك.

### المطلب الأول: مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية

تتعدد الأنشطة البنكية و تتنوع حسب إمكانيات كل بنك، ولكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة البنكية الأساسية، ومع ذلك يوجد اختلاف في آلية قبول الودائع، توظيف الأموال وتقديم الخدمات.

#### 1. مقارنة من حيث نشاط قبول الودائع:

إن تعامل البنوك الإسلامية مع الودائع يختلف عن تعامل البنوك التجارية، فالبنوك التجارية تنظر إلى الودائع على أن واقعها واقع القروض، لان المقترض لا يلزم برد القرض عينا، ولا مانع بخلطه بغيره من الأموال، بينما الوديعة في الإسلام تلزم صاحبها بتجنب خلط الأموال مع بعضها بحيث يعتذر تمييزها من بعضها[2].

هذا بشكل عام لكن الأمر يختلف حسب نوع الوديعة سواء كان هذا في البنك الإسلامي أوالبنك التجاري، وفي مايلي توضيح لأهم الاختلافات بين الودائع في كلا البنكين:

**1-1 بالنسبة للودائع تحت الطلب:** صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية لا يشارك لا في الربح ولا في الخسارة، على عكس البنك التجاري الذي يحصل فيه المستثمر أو المودع على سعر فائدة ثابت[3].

---

[1] سمير الشاعر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] سندس ريحان، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] Abdul Gafour Awan, compassion of Islamic and conventional banking in Pakistan, proceedings 2nd CBRC, Lahore, Pakistan, , 2009, pp 10-12.

2-1 **بالنسبة للودائع الجارية:** صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية و التجارية لا يشارك الخسارة ولا الربح مع المؤسسة، كما أنه لا يحصل على أي فائدة.

**1-3 بالنسبة للودائع الاستثمارية:** البنوك التجارية تعتبر المودع يستحق الفائدة الربوية منذ يوم إيداع بغض النظر عن كون الأموال المودعة دخلت حيز التشغيل والاستثمار أو بقيت ساكنة خزنة البنك، على عكس البنك الإسلامي الذي يبدي قيمة للوقت حيث يحسب له حساب منذ وقت الاستثمار.

**1-4بالنسبة لودائع الادخار( التوفير):** تمنح البنوك التجارية فائدة عليها وتحدد مسبقا عند أدنى رصيد للمودع، أما البنوك الإسلامية فان عائد هذه الحسابات متغير حسب ما تدره من إيرادات، ثم إنها لاتستثمر بأكملها، بل يستثمر قسم منها ويبقى قسم أخر لتغطية السحب المتوقع لبعضها.

**2-مقارنة من حيث توظيف الأموال:**

2-1 تعتمد البنوك التجارية في توظيف الأموال على الإقراض بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الذي تقترض به والفرق بين الفائدتين هي الأرباح التي تحققها من عملية الإقراض بفائدة. أما البنوك الإسلامية فان الاستثمار بصوره المختلفة المقبولة شرعا هو الوسيلة المتاحة أمامها لتحقيق الأرباح ويشمل كذلك الصيغ الأخرى المقبولة شرعا والتي تحقق العائد المجزي من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والتأجير والسلم وغيرها من الصيغ الشرعية[1].

2-2 تستثمر البنوك التجارية أموالها في مختلف الأوراق المالية ( أسهم الشركات، السندات...) مقابل عائد أو متغير، البنوك الإسلامية أيضا تجعل الاستثمار خارج ودائعها في قطاعات مختلفة. لكن هذا الاستثمار يختلف عن البنوك التجارية، بمعنى أن البنوك الإسلامية لا تستطيع الاستثمار في أذون الخزانة الحكومية والسندات وشهادات التمويل الأجل التي تحمل فائدة ثابتة[2].

2-3 إن النظام البنكي الإسلامي هو نظام تقاسم المخاطر لأن كل من المستثمر (المقرض) ورائد الأعمال (المقترض) يتقاسمان نفس القدر من المخاطر. لا يوجد تضارب بين الموجودات والمطلوبا تلدى البنك الإسلامي أو شركة الأعمال لأن المودعين أو المستثمرين لديهم استعداد لتقاسم الخسارة في حالة حدوث صدمة اقتصادية.

[1] سندس ريحان، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور، ورقة تشغيلية ،2011، ص ص 13.12

وبالتالي؛ هناك فرصة ضئيلة للغاية لإفلاس البنك الإسلامي أو شركة الأعمال لأن لديهم قوة متأصلة للتعامل مع هجمة الاضطرابات المالية أو اضطراب السوق.

في حين أن الخدمات البنكية التجارية هي نظام غير محفز للمخاطر حيث أن المستثمرين أو المقرضين لا علاقة لهم بفقدان المقترض. يحصلون على سعر فائدة ثابت على استثماراتهم ولا يزعجون أين يتم إنفاق الأموال المقترضة، في البنوك التجارية يتحمل المقترضون المسؤولية الكاملة عن اتخاذ أي نوع من المخاطر وتحمل الخسارة[1].

**3– مقارنة من حيث الخدمات:**

تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية كتجميع الزكاة وانفاقها و صرف القرض الحسن.

**الجدول ( 1–1 ) يوضح أهم الفروق الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات**

| عنصر المقارنة | البنوك الإسلامية | البنوك التجارية |
|---|---|---|
| **المفهوم** | مؤسسة مالية بنكية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية | أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات بنكية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان |
| **طبيعة الدور** | لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة البنكية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً. | مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين / المودعين والمستثمرين. |
| **أساس التمويل** | يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة. | يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة |
| **صفة المتعامل معه** | – صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان.<br>– صاحب حساب استثماري فهو رب مال.<br>– مشتري / بائع– مؤجر/مستأجر في جميع | – مُودعُ ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة.<br>– مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات |

[1] Abdul Gafour Awan, opcit. P 14.

| | | |
|---|---|---|
| | أنواع البيوع الحلال<br>– مشارك. | |
| **المحظور والجائز** | يجوز له ممارسة التجارة والصناعةّ وتملك البضائع وشراء العقاراتوالتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية | – يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة.<br>– يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله.<br>– يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي. |
| **الموارد المالية الذاتية** | يستطيع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين | يستطيع إصدار أسهم ممتازة. |
| **الموارد المالية الخارجية** | حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة.والوكالات في الاستثمار المطلقة أوالمقيدة. | الودائع والقروض على أساس الفائدة. |
| **استخدامات الأموال** | الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها | الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة. |
| **الوظيفة الرئيسة** | مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال. كما يكونّ رب مال وأصحاب العمل المستثمرون هم المضارب في ممارسته لنشاطه. | يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة |
| **الادخار وتنمية الوعي** | الادخار تأجيل إنفاق عاجل إلى آجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة | طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً |
| **المتاجرة على الملكية** | يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية | يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات |
| **الربح** | يتحقق بأسبابه الشرعية من : المال – العمل –الضمان – وفق المعايير الشرعية | يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك |

| | | |
|---|---|---|
| **الخسارة** | يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر رأس المال دائماً في المشاركات | يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها. |
| **الرقابة** | ثلاثة أنواع من الرقابة الرقابة الشرعية ، ومن قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية. | نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات ، والسلطات النقدية |
| **صندوق الزكاة** | أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية. | لا مكان له فيه |
| **مقاصد الشريعة وأولوياتها** | من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط | ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي |

**المصدر:** سمير الشاعر، المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الإجتهاد، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2011، ص 164-167.

**المطلب الثاني: مقارنة من حيث الموارد والاستخدامات**

من خلال ما سبق تفصيله حول هيكل الموارد واستخدامات كل من البنك التجاري والإسلامي يمكننا المقارنة بينهما من خلال الجدول الموالي :

**جدول رقم (1-2) مقارنة للمكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي**

| مصادر أموال المصرف الإسلامي | مصادر أموال المصرف التقليدي |
|---|---|
| **1.** الموارد الذاتية ( حقوق الملكية) | 1 الموارد الخارجية ( الودائع + القروض |
| **1.1** راس المال المدفوع | 1/1 ودائع الزبائن ( أفراد ومؤسسات |
| **2.1**الاحتياطات الإجبارية ( القانوني) | 1/1/أ ودائع جارية ( حسابات جارية / تحت الطلب ) |
| **3.1** الاحتياطات الاختيارية | **1/1**ب ودائع ادخارية ) حسابات توفير |
| **4.1** الأرباح المرحلة ( المحتجزة) المدورة من بداية السنة | **1**/ج ودائع لأجل |
| **5.1** الربح المتحقق خلال السنة (أرباح مقترح) توزيعها على المساهمين | **1**/د شهادات ادخار<br>**1/1** /هـ شهادات إيداع |
| **أ-** علاوات الإصدار ( الضمنية) إن وجدت | **1**/و دائنون مختلفون |
| **ب-**الموارد الخارجية (الودائع) | **2**مطلوبات قصيرة الأجل |

| | |
|---|---|
| **2-** الحسابات الجارية | **2**أ مطلوبات تحت الطلب تخص المصارف الأخرى |
| **2**حسابات التوفير (الادخار**)** | **1/2**//ب مطلوبات لأجل تخص المصارف الأخرى |
| **2**حسابات الاستثمار لآجال مختلفة<br>**2/3**أ**6** ( أشهر)<br>**2/3** /ب**12** ( شهرا)<br>**2/3** /ج سنتان أوثلاث .... الخ<br>**2/3** /د شهادات ودائع متوسطة الأجل<br>**2/3** /هـ صكوك استثمار طويلة الأجل<br>**2/3** /و حسابات الاستثمار المخصص (ودائع استثمارية مخصصة / سندات | **3**القروض )رأس مال داعم)<br>**1/3** /أ قروض قصيرة الأجل من المصارف الأخرى<br>**1/3** /ب قروض قصيرة الأجل من المؤسسات المالية<br>**1/3** /ج قروض قصيرة الأجل البنك المركزي<br>**1/3** /د قروض طويلة الأجل |
| 4/2 حسابات الودائع الثابتة ذات الأجل المحدد | **4**موارد أخرى<br>**1/4** /أ دائنون مختلفون<br>**1/4** /ب مطلوبات أخرى مثل الضرائب والمصروفات المستحقة غير المدفوعة |
| **3** –الموارد الأخرى<br>**3/1**احتياطات وأنصبة غير مخصصة للتوزيع<br>**3/2**توزيعات أرباح وعوائد ودائع<br>**3/3**تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطابات الضمان<br>**3/4**تخصيصات مختلفة لمواجهة مخاطر الاستثمار والمخاطر الأخرى<br>**3**دائنون وأرصدة دائنة أخرى<br>**3/5** /أ حسابات صندوق الزكاة<br>**3/5** /ب أوراق دفع | **2**حقوق الملكية<br>**2/1**رأس المال الاسمي ) المقرر أو المصدر) مطروحا منه الجزء غير المدفوع<br>**2/2**الاحتياطات النقدية القانونية ) ح.ن.ق)<br>**2/3**الإحتياطات الاختيارية ) الخاصة)<br>**2/3**احتياطات غير مخصصة للتوزيع من بداية السنة<br>**2/4**علاوات الإصدار ) الضمنية ( إن وجدت |
| | **3**الأرباح والخسائر<br>**3/1**أرباح مرحلة ) مدورة ( من بداية العام<br>**3/2**الربح المتحقق خلال السنة |
| حسابات نظامية دائنة ) تمثل التزامات الزبائن مقابل الضمانات والقبولات) | حسابات نظامية |

**المصدر:** سمير الشاعر، المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الإجتهاد، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2011، ص 168-169.

**خلاصة الفصل**

تعد البنوك الركيزة الأساسية التي تستند عليها أي نهضة اقتصادية أو تنموية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، فهي تسعى دائما لتسهيل المعاملات على أساس الثقة التي تمنحها لمتعامليها من خلال نشاطها وكفاءة آدائها بما تتطلبه من سيولة، ربحية وأمان من أجل تحقيق أهدافها وضمان بقائها ونموها، ولكن الفرق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية هو تركيز هذه الأخيرة جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية وتلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، عكس نظيرتها ( البنوك التجارية ) التي تركز في نشاطها الاستثماري على الإقراض مما يجعل استثماراتها موجهة لمشروعات وهمية لا تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

# الفصل الثاني

# نوافذ المعاملات الاسلامية

**تمهيد:**

العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية لا تقتصر فقط على علاقة الجوار ورفقة المهنة، بل تجاوزت البنوك التقليدية هذه النقطة حيث اتجهت إلى إنشاء نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التجارية والنوافذ الإسلامية التابعة لها فإن هذا الفصل يهدف إلى التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن المعاملات التقليدية، ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم تم تقييم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية
- المبحث الثاني: منتجات وضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعيقاتها
- المبحث الثالث: حجم والآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية ووصايا العاملين بها

## المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

سنحاول في هذا البحث دراسة كل الجوانب الخاصة بالنوافذ الإسلامية من ناحية مفهومها، نشأتها، أهدافها وخصائصها ودوافع فتحها.

### المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية، نشأتها وأسباب نشأتها

#### أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية

اختلفت وتعدد التعاريف للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الإصلاحي لها، فقد عرفها البعض بأنها "وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية وتكون متخصصة في ممارسة جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية"[1].

كما عرفت بأنها "ظاهرة النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية"[2].

وعرفها بعضهم بأنها "إدارات مستقلة داخل البنوك التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بانجاز منتجاتها ومراقبتها"[3]

من التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية على أنها شبابيك خاصة في بنك تقليدي إلى جانب شبابيك المعاملات البنكية الأخرى تستخدم صيغ تمويلية إسلامية وتعتبر خدمات أو الشباك الإسلامية موجهة إلى عملاء خاصين.

#### ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية

الصيرفة الإسلامية في شكلها المعاصر ليست إلى إحياءا وتجديدا لجانب من جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نشأ مع الدولة الإسلامية منذ أيامها الأولى، والذي هو جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية ذاتها.[1]

---

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ص 09

[2] نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي اسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2014، ص 148

[3] لاحم الناصر، النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية، مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، ص 20.

أما فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الماضي، قامت بعض البنوك التقليدية لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.[2]

وقد كان مصرف مصر مصرفي طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصرفي عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسن للمعاملات الإسلامية"[3].

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يحمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك عام 1990م، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة.[4]

**ثالثا: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية**

اختلفت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية التقليدية لإنشاء نوافذ أو شبابيك متخصصة في المعاملات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصرها فيما يلي:

- رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

---

[1] سعيد بن سعد الرمضان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ورقة بحثية، ص 3

[2] عبد اللطيف جناحي، إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، لاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ط1، 1987م، ص 227.

[3] سندس ريحان باهي، مرجع سبق ذكره، ص 45

[4] رفيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، تخصص، معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، سنة 2018م، ص 10

- تلبية الأفراد على الخدمات المصرفية الإسلامية في المجتمعات الإسلامية التي تنحرج من التعامل مع البنوك الربوية.
- عدم الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح إلى البنوك الإسلامية
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد
- بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية السبب الرئيسي وارد إنشاءها لتلك الفروع التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو التزايد المستمر والكبير في إعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.
- بالإضافة إلى كل الأسباب التي تم ذكرها والتي ترتكز أساسا على الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أن هناك بعض البنوك التجارية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو مصرف إسلامي.[1]

**المطلب الثاني: أهداف وخصائص النوافذ الإسلامية**

**أولا: أهداف النوافذ الإسلامية**

يمكن إجمال أهم الأهداف لإنشاء نوافذ المعاملات الإسلامية فيما يلي:

- العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية واستبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية
- جلب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية
- مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 11-12

- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك الإسلامية.[1]
- المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم
- اختيار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التجارية.
- إتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي[2]

**ثانيا: خصائص النوافذ الإسلامية**

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تختلف في معاملاتها مع الفروع الأخرى في تلك البنوك ومن بين أهم هذه الخصائص ما يلي:

- يقتصر عمل النوافذ الإسلامية بالدرجة الأولى على مراعاة الجانب الشرعي في جميع أنشطتها وخدماتها، على عكس الفروع التقليدية التي يرتكز عليها بالدرجة الأولى على الفوائد الربوية ؛
- خضوعها لمراقبة هيئة رقابية شرعية مختصة.[3]
- اعتمادها على صيغ تمويلية تتطابق مع الشريعة الإسلامية كالمضاربة والمرابحة والمشاركة والإدارة عكس الأمر في الفروع التقليدية التي تقتصر على منع القروض الربوية ؛
- تمثل النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية وسيلة جذب عملاء جدد ممن يرغبون في الإستفادة من خدمات هذه النوافذ، كما يمكن البنوك التقليدية من المحافظة على عملائها بدل نقل تعاملاتهم إلى المصارف الإسلامية ؛

[1] حسين حسن شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، 2006، ص 148-149

[2] لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس 2000، ص 4.

[3] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 14

- يرتكز عمل النوافذ الإسلامية على جميع الأنشطة المصرفية ومنها على سبيل المثال: الخصومات المصرفية، الاستثمارات والتمويل، تحصيل الزكاة وصرفها، منح القروض الحسنة والمساهمة في التنمية الدينية والدعوة الإسلامية.[1]

**المطلب الثالث: دوافع فتح النوافذ الإسلامية**

يمكن تلخيص دوافع فتح البنوك التجارية لنوافذ المعاملات الإسلامية في النقاط التالية:

1- **دوافع عقائدية:** تعتمد المصارف الإسلامية أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية بحيث ترتكز على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى والإنسان بالوكالة، ويعتبر، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم الأسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.

2- **دوافع شرعية:** بالنظر لكون غالبية المسلمين وعزوف أكثرهم عن التعامل مع المصارف التقليدية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية والتي ترتكز على سعر الفائدة الربوية هو الدافع المباشر في فسح المجال أمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.[2]

3- **دوافع اقتصادية:** تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية:

- ✓ تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة لزيادة معدل الادخار لدى الأفراد والاستفادة من هذه الأموال واستثمارها عن يخدم مسيرة اقتصاد بلدانهم.
- ✓ تعمل هذه النوافذ على جذب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية
- ✓ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

[1] أحمد الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، سنة 2013، ص 63-64

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 34-35، مارس 2014، ص 153.

✓ تمثل هذه النوافذ مصدر المضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي

4- **الدافع الاجتماعي:** إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الداخل الوطني، فبدلا من أن تكون هذه الأموال المعطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية، عما يساهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيادي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة.[1]

## المبحث الثاني: منتجات وضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها

سنحاول في هذا المبحث استعراض المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية وكذا الضوابط الشرعية اللازمة لتأسيسها، كما نتطرق لمختلف المعيقات التي تواجهها وسبل تقليلها.

### المطلب الأول: المنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية

يمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على النحو التالي:[2]

#### 1. نشاط الخدمات المصرفية:

وتشمل جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد الربوية ومنها على سبيل المثال: فتح الحسابات الجارية، فتح حسابات الادخار والاستثمار، فتح حسابات الودائع الاستثمارية، إصدار صكوك المضاربة الإسلامية، إصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتماد المستندية الغير المغطاة وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الإلكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى التي تجيزها الشريعة الإسلامية.

---

[1] رمضاني علاء، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 155.

[2] حسين حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 07

**2. نشاط الاستثمار والتمويل:**

لا تخرج الاستثمارات المالية الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام من صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية ومن أهم تلك الصيغ نذكر:

- المرابحة لأجل لأمر بالشراء
- المشاركة الثابتة والمنتهية بالتمليك
- المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة
- الاستصناع والسلم
- الإيجارة والإجارة المنتهية بالتمليك
- المزارعة والمسافات
- البيع بالتقسيط
- الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامي

3. **نشاط الخدمات الاجتماعية والدينية:** ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- تجميع الزكاة وإنقاصها في مصارفها الشرعية
- منح القروض الحسنة لذوي الحاجات الإنسانية
- خدمات تحفيظ القرآن الكريم ومسابقاته
- خدمات العمرة والحج
- دعم البحوث والدراسات في مجال المعاملات الإسلامية
- المساهمة في الدعوة الإسلامية.

**المطلب الثاني: ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية**

سنتطرق في هذا المطلب إلى ضوابط تأسيس نوافذ المعاملات الإسلامية، وتتمثل فيما يلي:

**1. الضوابط الشرعية:**

الالتزام بالضوابط الشرعية من أهم نجاح هذه المعاملات، وتتمثل هذه الضوابط في:[1]

- التوجه الصادق للقيادات العليا للبنك التجاري في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- الاستعداد لتحمل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كأن تقع مخالفات شرعية العمليات استثمارية فتتجنب الأرباح الناتجة عنها مخالفتها للشريعة.
- عدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب ارتكاب المخالفات الشرعية لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية ومصداقيتها
- تعيين رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبرتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تحمل بمقتضاها الفروع الإسلامية.
- إن وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية في النوافذ الإسلامية مطلب شرعي هام ومرتكز أساسا لعملها وتأكيد على استغلاليتها، حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس ومن تم الإقبال عليها والتعامل معها.
- ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال الفروع التقليدية.
- اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانب الودائع واستثمارها واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذا في اجتناب بيع ما لا يملاك فيجب أن يكون التملك قبل التمليك فالشراء أولا ثم البيع.

[1] لطفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 10-11

**2. ضوابط مالية ومحاسبية وإدارية:**

**1- استقلالية مالية ومحاسبية:**

وتتمثل هذه الاستقلالية في أن تكون حسابات الفروع الإسلامية مستقلة عن حسابات الأم، وكذا فصل حقيقي بين مصادر الأموال كل منهم.

وهنا يجب التأكيد على عدم اختلاط مصادر كل من الفروع الإسلامية والبنك التجاري وفروعه ومن تم لا بد من وجود أيضا إدارة مالية ضمن هيكل الفروع الإسلامية تتولى إعداد القوائم المالية وإعداد ميزانية مستقلة، أصولها وخصومها وإيراداتها عن مصروفها، والإشراف على الدورة المستندية في الفروع.

**2- الاستقلال الإداري:**

ذكرنا أن النافذة الإسلامية كيان مالي مملوك للبنك التقليدي ومن تم فليس له شخصية قانونية مستقلة لأن ليس له رأس مال، كما أنه تابع عمليا للبنك الأم.

ولكن التبعية بهذا المفهوم لا تتعارض مع منح الفرع الإسلامي استقلال إداري من خلال إنشاء إدارة عامة أو قطاع إداري يكون ضمن الهيكل الأم، ولكن يتولى إدارة الفروع بشكل مستقل وبهيكل تنظيمي جزئي مستقل وبتعليمات إدارية ومصرفية واستثمارية مختلفة عن البنك الأم تتلاءم مع المبادئ وضوابط الصيرفة الإسلامية.[1]

**3- تخصيص رأس مال للفروع والنوافذ الإسلامية:**

وذلك حتى تستطيع الفروع والنوافذ الإسلامية وإيجاد الكيان الاعتباري لها وليقوم بتلبية احتياجات رجال الأعمال من استثمارات في المراحل الأولى لتأسيس الفروع الإسلامية فضلا عن تكوين الأصول الثابتة من الأثاث والأنظمة حتى تظهر هذه الفروع والنوافذ بمظهر البنك الإسلامي المتكامل.

**4- تحديد علاقة واضحة بين الفرع الإسلامي وبنك الأم محكومة بضوابط:**

وتتمثل هذه العلاقة في:

[1] صادق رائد الثمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص 442

- فتح المجال إلى انتفاع الفروع الإسلامية بالخدمات المصرفية للبنك الأم، كتغطية شبكات المراسلين مقابل أجور متفق عليها بين الطرفية.
- منح وضع فائض السيولة في الفروع الإسلامية لدى البنك الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة والعكس يجوز للفروع الإسلامية توظيف فائض سيولة البنك الأم لديه بأساليب استثمارية إسلامية على أن يتولى الفرع الإسلامي بنفسه هذا التوظيف دون تدخل من البنك الأم أو فرض شروط أو آليات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون من الأفضل إحاطة هيئة الرقابة الشرعية في الفروع بهذا الأمر حتى تتولى الرقابة والتدقيق على سلامة تلك الإجراءات من العلاقة بين الفروع الإسلامية والبنك الأم.

**5- إعداد إطارات من الموظفين فعالة وموالية ومؤمنة بمبادئ الصيرفة الإسلامية:**

وذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم ومن خلال وضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة حول الضوابط الشرعية وإجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي.[1]

**6- ضوابط أخرى:**

- حصول فروع المعاملات الإسلامية مقابل تأدية الخدمات المصرفية على عمولة أو أجر أو إجارة وهذه جائزة شرعا ويؤديها الفرع وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة.
- يحكم حسابات الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة "رب المال" ويعتبر الفرع الإسلامي "رب العمل" ويقسم الربح بينهما نسبة شائعة ولا يضمن الفرع الإسلامي لا الربح ولا المال.
- يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال (المودعين) وبين الفرع الإسلامي مبدأ القيم بالفرع والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء والخراج بالضمان.
- يحظر على فروع المعاملات الإسلامية التعامل بالربا أخذ أو عطاء أو توظيف الأموال في مجال الحرام والخبائث.
- لا يجوز لهم خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأن ذلك من المعاملات المحرمة شرعا.

[1] لطفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 12

- يجب على الفروع الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية أو استشارية
- لا يجوز لها التعامل مع رجال الأعمال الذين يقومون بأعمال لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

**المطلب الثالث: معوقات النوافذ الإسلامية**

واجه العمل المصرفي الإسلامي منذ بداية تأسيس العديد من العراقيل والتحديات الصعبة التي كان لا بد من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرار ربحيتها ونموها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المعيقات التي تواجه فتح الفروع والنوافذ الإسلامية:

**1. معوقات إدارية:**

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسيع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا.

الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز السلبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسئولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك ؛
- ظهور احتكاكات عملية تمتد كما سبقت الإشارة لتشمل التنافس غير البناء بين القائمتين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدأ الإسلامية لمنتجاتها.[2]

**2. معوقات ذات صلة بالموارد البشرية:**

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقي الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا، والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك فنجاحها في رسالتها سوف

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الجلي الحقوقية، ط1، لبنان، 2004، ص 72-73

[2] رمضاني لعلا، البرود أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 157

يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي.

صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى نقص النصي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.[1]

### 3. معوقات ذات الصلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التجارية التقليدية لا تعطي انتباها كافيا للأمرين التاليين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.[2]

### 4. معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية:

كانت محدودية المنتجات المصرفية الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال هذه المرحلة الأولية، إن هذا النقص تجلى أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها، وهو الأمر الذي لا يزال قائما حتى يومنا هذا.

وبالرغم من أن السوق المصرفي الإسلامي قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للمصرفية الإسلامية إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كما ونوعا لا تزال في بداية الطريق.

يمكن تلخيص أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه الفروع والنوافذ الإسلامية فيما يلي:

- غياب قضية الحلال والحرام في مفهوم معظم القائمتين على شؤون البنك الرئيسي التقليدي

[1] رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج، الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة محمد لخضر، الوادي، السنة الجامعية، 2017-2018، ص 19.

[2] لطفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- غياب نمط أو نموذج عملي أو تطبيقي لتنفيذ المعاملات المصرفية طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- عدم وجود العنصر البشري المؤمن برسالة البنوك الإسلامية ويلتزم بالقيم والمثل والأخلاق الإسلامية والسلوك السوي المستقيم.
- عدم الاهتمام بتدريب العنصر البشري على كيفية القيام بعمله بكفاءة وإتقان وطبقا لأحدث الأساليب المعاصرة.
- عدم اطمئنان معظم المتعاملين والجمهور إلى سلامة معاملات الفروع الإسلامية من الناحية الشرعية بسبب أنها تابعة لبنوك تقليدية تتعامل بالربا أخذا أو عطاءا
- تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي التقليدي على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- لا توجد هيئة رقابة شرعية في معظم الفروع الإسلامية، ولكن يوجد ما يسمى المستشار الشرعي الذي يرجع إليه أحيانا عند الحاجة ولا يقوم بالرقابة الشرعية.
- الافتراء على الفروع الإسلامية بالقول بأنها لا تحمل إلا اللافتة فقط ولا يوجد اختلاف بينهما وبين الفروع التجارية التقليدية.[1]

[1] حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 158

## المبحث الثالث: حكم وآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية ووصايا العاملين بها

لقد شهدت ظاهرة فتح البنوك التجارية لفروع ونوافذ إسلامية مجادلة واسعة تستند على الوقوف على حكم التعامل مع هذه الفروع والنوافذ وأيضا معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة عنها، واستعراض مجموعة من الوصايا للعاملين بها.

### المطلب الأول: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية

سوف نتطرق في هذا المطلب حكم التعامل مع فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية

#### 1. حكم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية:

إذا قامت بعض البنوك التجارية بفتح نوافذ الاستثمار تخضع لأحكام الشريعة ولا نرى مانعا من المساهمة فيها، إذ أن الوقوف على حكم التعامل من النوافذ الإسلامية يستند على تقسيم الاقتصاديات إلى قسمين حتى يمكن الحكم على كل قسم بما يناسبه لأن التعميم هنا يكون غير مناسب، يمكن توضيح على نحو التالي:

#### 1-1 حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الغربية ذات الأقليات الإسلامية:

إن الارتفاع الكبير والمستمر للمسلمين في الدول الغربية، وتنامي رؤوس أموالهم وحبهم للاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية تبنت بعض البنوك في الغرب فكرة فتح نوافذ إسلامية بهدف استقطاب أموال المسلمين لتوفير رؤوس أموال لتمويل مزيد من المشروعات، وذلك دون أن يرتبط هذا العمل بقناعة بأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام المصرفي الإسلامي.[1]

النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية الغربية قد تبدو ظاهرة شكلية دون التقيد الفعلي بأحكام الشريعة في باطنها إلا أنه في ظل غياب أو علم توفر بنوك إسلامية في كثير من الدول الغربية فإنه لا حرج على المسلم الذي يعيش في الغرب ولا يجد البديل الإسلامي الذي يطمئنه ويحببه للتعامل مع هذه النوافذ الإسلامية لضرورة، فإذا لم يجد البديل الإسلامي وتحققت الضرورة ففي هذه الحالة يكون التعامل مع النوافذ الإسلامية المشكوكة في تعاملها

[1] شوقي دنيا، المعاملات في البنوك الغربية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 241، ربيع الأول، 1422، ص 59-60

وصدقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أفضل من التعامل مع بنك تجاري يتعامل بالربا على المكشوف ويشهر بها.[1]

## 1-2 حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية:

يوجد واقع مؤلم في الدول الإسلامية وهو وجود بنوك تجارية والتي تقوم على أساس ربوي والذي يعد مؤلما للمسلمين فالواجب على الدول الإسلامية سمح وتوفير الشروط الملائمة لإقامة بنك إسلامي لأنه من المفروض على كل مسلم الذي يستبرئ لدينه أن يكتفي لما هو حلال محض عما فيه الشبهة والريبة، فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول: "إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن أتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام".

وفي الأخير يمكن القول أن حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية يبنى أساسا على نقطة هامة وهي وجود البنوك الإسلامية وعدمه،[2] ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

**1-2-1 حالة وجود البنوك الإسلامية:** على حسب بعض فتاوى الفقهاء فإنه يجب على المسلم ترك التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية نظرا لما يسودها من شبهات، وأن يحرص على التعامل مع البنوك الإسلامية وإيثارها على غيرها اكتفاءا بما هو حلال وابتعاد عما فيه حرام أو شبهات وأيضا من باب التعاون على البر والتقوى وإحتساب الأجر، فضلا عن اعتبار ذلك ثمار التقوى، وتحري أسباب الرزق الطيب والكسب الحلال لكن خطوة انتشار النوافذ الإسلامية فقد تؤذي إيجابيا إلى تحول نظام البنوك التجارية إلى نظام إسلامي وبالتالي يحبب الأفراد تعامل بالصيغ الإسلامية والإقبال عليها بكثرة، قال تعالى: "وَمَن يَتَقِ الله يَجْعَل لَهُ مَخرَجًا، ويَرْزُقَهُ مِن حَيثُ لا يحْتَسِب...."[3] .

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث ألقي في مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 30 ماي – 25 جوان 2005، ص 14

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقيم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006، ص 121-122

[3] سورة الطلاق، الآية 2-3

### 1-2-2 حالة عدم وجود بنوك إسلامية:

في هذه الحالة يصعب أولا يسمح بأخذ ترخيص لإنشاء بنك إسلامي حيث يكون التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية للضرورة كما تبين فيما سبق، فإذا وجدت البنوك الإسلامية انتقت الضرورة ووجب التحول للتعامل مع تلك البنوك الإسلامية.

كما يبدو وفي بعض البنوك المركزية تحفظها تجاه النشاط المصرفي الإسلامي لا يمضي المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي والقائمين على البنوك الإسلامية في مجتمعهم من بذل الجهد والنصح بالتي هي أحسن لتدارك البنوك المركزية بأهمية الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في تنمية المجتمع الإسلامي إ.ق.و.إ.ج، وفي تنامي عجلت التنمية من خلال تعبئة المدخرات وتمويل المشروعات الإنتاجية التي يريد أصحابها الاستثمار فيها وتمويلها بصيغة إسلامية، ومما سبق ذكره فإن البنوك الإسلامية هي في الحقيقة الأمر قوة دافعة للاقتصاد وليست معوق له.[1]

## المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لإنشاء الفروع الإسلامية

إن إنشاء البنوك التجارية لنوافذ إسلامية يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، يمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

### أ. الآثار الإيجابية:

هناك العديد من الآثار الإيجابية جراء تطبيق النوافذ الإسلامية نجد منها:

- وجود شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التجارية، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على الفروع الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية.[2]
- إن إقدام البنوك على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصرفية الإسلامية خاصة بعد الأزمات المالية العالمية.

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] صالح غربي، تقيم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2010، ص 13.

- إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم المقر الرئيس للمصرف التقليدي ومن تم إلى الخزينة العامة للدولة.
- الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام البنكي التجاري بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على البنوك الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.[1]

**ب. الآثار السلبية:**

إن تطبيق النوافذ الإسلامية في الواقع ينتج عنه بعض من الآثار السلبية نجد منها:

- يمكن أن تؤدي موافقة بنك المركزي على نوافذ إسلامية تساؤلات هامة وهو كيف يمكن فهم تحفظ بنك المركزي على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.
- قد يؤدي تقدم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتقاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.
- يؤدي تقاسيم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية إلى تسوية العمل المصرفي الإسلامي وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا
- محدودية الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في مجال المصرفية الإسلامية.[2]

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 42- 43.

[2] شلابي بلال، بوالثلجة صلاح الدين، بومعاني أمينة، البنوك والنوافذ الإسلامية في إطار القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، ورقة بحثية علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ماستر 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصرف، ميلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2020-2021، ص 25.

**المطلب الثالث: وصايا إلى المعنيين والعاملين بنوافذ المعاملات الإسلامية**

في هذا المطلب سنعرض أهم الوصايا للمعنيين والعاملين بفروع ونوافذ المعاملات الإسلامية[1]

**1. الوصية الأولى إلى البنك المركزي:**

التأكيد على إستقلالية فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي بأن يكون على شخصية اعتبارية "قانونية" خاصة بها وبأن يكون المركز الرئيسي شركة قابضة وتكون الفروع الإسلامية شركات تابعة، وأن يكون هناك قانون ونظام ولوائح خاصة بالرقابة والالتزام على فروع المعاملات الإسلامية تتفق مع طبيعتها الخاصة والتي تختلف عن الفروع التجارية.

**2. الوصية الثانية إلى إدارة المركز الرئيسي بالبنك التقليدي:**

الحرص التام على عدم اختلاط أموال وأرباح الفروع الإسلامية بأموال وفوائد الفروع التجارية ويضبط التعامل بين كل هؤلاء والمركز الرئيسي أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

**3. الوصية الثالثة إلى العاملين بفروع المعاملات الإسلامية:**

استحضروا النية الخالصة لله في أعمالكم، فالعمل عبادة إذا كان يبتغى به وجه الله سبحانه وتعالى، فلا تباشروا هذا العمل وأنتم في غفلة عن مراقبة الله أو تنظرون إليه على أنه عمل دنيوي محض، وتفقهوا في الأصول الشرعية للمعاملات المصرفية حتى لا تؤدوا أعمالا مخالفة لشرع الله وتكونوا سببا في أكل الحرام الخبيث وتذكروا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"

**4. وصية الرابعة إلى المسلمين:**

تعاملوا مع البنوك والفروع الإسلامية، وتجنبوا التعامل مع البنوك التجارية التي تدخل في معاملاتها الحرام والكسب الخبيث، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، ومن فقه الأولويات الإسلامية التعامل مع الذين يلتزمون بشرع الله أولا.

[1] حسين حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 160-161

### 5. الوصية الخامسة إلى علما ورجال الدعوة الإسلامية:

حضوا الناس على التعامل بالحلال الطيب بالحكمة والموعظة الحسنة ودعموا البنوك والفروع الإسلامية في مواجهة الباطل وقدموا النصح والتوجيه والرشيد إلى البنوك والفروع الإسلامية.[1]

[1] حسين حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 160-161

**خلاصة الفصل:**

لقد تناولنا في الصفحات السابقة من هذا الفصل المتكون ثلاثة مباحث مقسمة إلى ثلاثة مطالب في كل مبحث، أن فكرة إنشاء فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية التقليدية ترجع إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، الذي فرض على البنوك التقليدية الدخول لهذا السوق (الصيرفة الإسلامية) نظرا التوجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية، وذلك عن طريق فتح نوافذ إسلامية تقدم معاملات تتوافق مع الشريعة الإسلامية مع استمرار فروعها التقليدية من أجل استقطاب المتعاملين الذين يرغبون في الاستفادة من خدمات ومنتجات إسلامية وكذلك للمحافظة على متعاملين هذه البنوك من التوجه نحو البنوك الإسلامية.

والدافع الأكبر لفتح هذه الفروع النوافذ هو الربح الكبير المتوقع من هذه السوق فهي من ناحية تطيل عمر البنوك التجارية وتدعمها، ومن ناحية أخرى تنافس البنوك الإسلامية

# الفصل الثالث

# الدراسة التطبيقية

**تمهيد**

استنادا إلى ما جاء في الجانب النظري، وتدعيما لمعلوماتنا واستكمالا للإجابة عن الإشكالية المطروحة ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب الميداني .

ومحاولة معرفة على أي أساس يختار المتعامل البنوك التي يتعامل معها والأسباب الجوهرية التي تجعله يختار ما بين البنوك الاسلامية أو التجارية.

وعلى هذا المنطلق قسمنا دراستنا التطبيقية إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.**
- **المبحث الثاني : الإطار العام للدراسة التطبيقية .**

## المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

حتى نتمكن من الربط المنطقي بين الإطار النظري والتطبيقي لدراستنا، يتوجب علينا إتباع منهجية ملائمة، لذلك نحاول من خلال هذا المبحث توضيح الأسس المنهجية الواجب تبنيها من أجل الإحاطة الجيدة بطبيعة الموضوع.

### المطلب الأول : العينة المتعلقة بالدراسة

جرى اختيار العينة المتعلقة بالدراسة على مجموعة من المتعاملين من البنك .

### أولا : المنهج المستخدم وعينة الدراسة ومجالاتها

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من منهج الدراسة و بالإضافة إلى عينة الدراسة ومجالاتها.

**1 : المناهج المستخدمة في الدراسة.**

إن أي بحث علمي لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرغوبة منه دون السير وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل الدراسة، ويقصد بالمنهج : "مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة العلمية، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، والمناهج أو طرق البحث عن الحقيقة تختلف باختلاف المواضيع"، كما يمكن تعريفه بأنه " نوع التصميم الذي يختاره الباحث لدراسة مشكلة معينة[1]".

و قد اعتمدنا في دراستنا هذه على أحد أكثر مناهج البحث العلمي استخداما وهو المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف على أنه ذلك " المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة ومن خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها ويشمل هذا المنهج أكثر من طريقة منها طريقة المسح أو الحصر وطريقة دراسة الحالة[2]".

إن استنادنا على المنهج الوصفي في هذه الدراسة، يعود إلى إشكالية الدراسة وفرضياتها حيث تتماشى وهذا المنهج الذي يسمح بوصف خصائص عينة الدراسة ومتغيراتها، إضافة إلى دراسة الارتباط بين المتغيرات وتجميع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة، كما يقوم بوصف للنتائج المتوصل إليها وتفسيرها.

**ثانيا: عينة الدراسة.**

حرصا منا على دقة النتائج التي سوف نحصل عليها، فضلنا اختيار عينة الدراسة بطريقة غير عشوائية، حيث قمنا بتوزيع الاستبيان على 35 شخص من المتعاملين مع البنك الاسلامي.

---

[1] محمد عبيدات وآخرون " منهجية البحث العلمي: الفوائد،المراحل والتطبيقات"، دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الثانية 1999 ، ص46

[2] محمد العناوي ، محمد مبارك، " البحث العلمي أسس وطريقة كتابته "، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة 1996، ص 30

**ثالثا: حدود الدراسة .**

**المجال المكاني** : تم اختيار مجموعة عشوائية من المتعاملين مع البنوك الاسلامية والبنوك التجارية لإجراء دراستنا بولاية عين تموشنت.

**المجال الزمني** : ويتمثل في الفترة الممتدة من تاريخ مباشرة العمل الميداني إلى غاية جمع كل البيانات وتحليلها، تم الخروج بإجابات عن كل التساؤلات المطروحة وبالتالي تأكيد أو نفي الفرضيات الموضوعة في الدراسة. وعموما فقد استغرقت هذه الفترة حوالي ثلاثة أشهر.

**المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية**

****الإطار المنهجي للدراسة**

**1. منهج الدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاستعانة ببرنامج (***SPSS V.23***) من أجل معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، وبالتحديد فقد قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

– معامل الارتباط "سبيرمان" من أجل معرفة درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

– اختبار "ألفا كرونباخ" لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

– النسب المئوية والتكرارات، وذلك من أجل معرفة تكرار فئات المتغيّر المراد تحليله والمساعد في وصف عيّنة الدراسة.

– المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك من أجل معرفة مستوى أهمية كل متغير لدى عينة الدراسة.

**2– مجتمع وعينة الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة مجموعة من المتعاملين مع البنوك الاسلامية والتجارية في ولاية عين تموشنت ،

**أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات**

ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على الأدوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات:

- ✓ **المصادر الثانوية:** تم استخدام مصادر متعددة للحصول على المعلومات الثانوية تمثلت في المراجع من الكتب ومذكرات ومقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

* **المصادر الأولية:** لتحقيق هدف الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأوليّة من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (غير موافق بشدّة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدّة)، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية.

**المبحث الثاني : الإطار العام للدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى تحديد الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (***SPSS V.23***) من أجل معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة.

**المطلب الأول: منهج الدراسة**

بالتحديد فقد قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات، وذلك من أجل معرفة تكرار فئات المتغيّر المراد تحليله والمساعد في وصف عيّنة الدراسة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك من أجل معرفة مستوى أهمية كل متغير لدى عينة الدراسة.

**1- أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات**

ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على الأدوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات:

**المصادر الثانوية:** تم استخدام مصادر متعددة للحصول على المعلومات الثانوية تمثلت في المراجع العربية من مذكرات ومقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة

**المصادر الأولية:** لتحقيق هدف الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأوليّة من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية، ولأغراض التحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي ***SPSS V.23***

وتكونت أداة الدراسة من:

القسم الأول: البيانات الشخصية

القسم الثاني: ويضم محورين؛

- ✓ المحور الأول: التعامل مع النوافذ الإسلامية: وتم قياسه من خلال الأسئلة من 1إلى 7؛
- ✓ المحور الثاني: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية: وتم قياسه من خلال الأسئلة من 8 إلى 14.

وتتراوح مدى الاستجابة من 1 إلى 5 حسب مقياس ليكرت الخماسي؛ وقد تم تحديد مستوى الأهمية بالنسبة للمتوسطات الحسابية التي سوف تصل إليها الدراسة لتفسير البيانات على أساس المعيار التالي:

**و طول الفئة =(أعلى طول فئة – أدنى طول فئة في المقياس الخماسي)/ عدد الفئات**

**=(5-1)/ 5 = 0.8**

- ✓ منخفض [ 1.8 – 2.6[
- ✓ متوسط [2.6 – 3.4[
- ✓ مرتفع [3.4 – 4.2[
- ✓ مرتفع جدا [ 4.2 – 5]

**المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة**

**أولا: عرض وتحليل نتائج محور البيانات الشخصية**

**1- الجنس:**

**جدول رقم (3-1) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **ذكر** | 24 | 58.5 |
| **أنثى** | 17 | 41.5 |
| **المجموع** | 41 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

**شكل رقم (3-1) : أفراد العينة حسب الجنس**

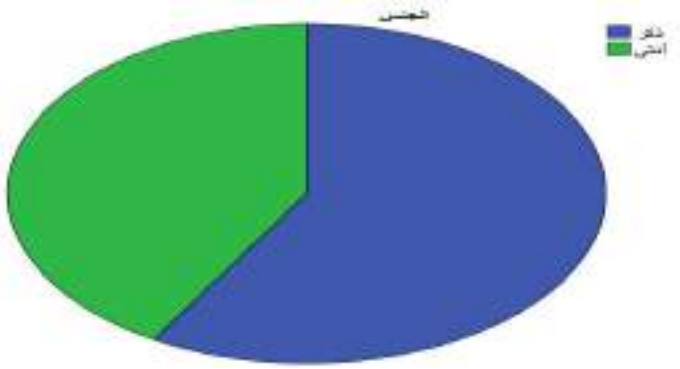

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المستجوبين كانوا من فئة الذكور بنسبة 58,5%، في حين قدرت نسبة الإناث ب 41,5%.

**2- عدد سنوات التعامل مع البنك:**

**جدول رقم (3-2) : توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التعامل مع البنك**

| عدد سنوات التعامل مع البنك | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **من 1 إلى 3 سنوات** | 00 | 00 |
| **من 4 الى 7 سنة** | 03 | 7.3 |
| **من 7 الى 10 سنوات** | 14 | 34.1 |
| **اكثر من 10 سنوات** | 24 | 58.5 |
| **المجموع** | 41 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

**شكل رقم (3-2): أفراد العينة حسب عدد سنوات التعامل مع البنك**

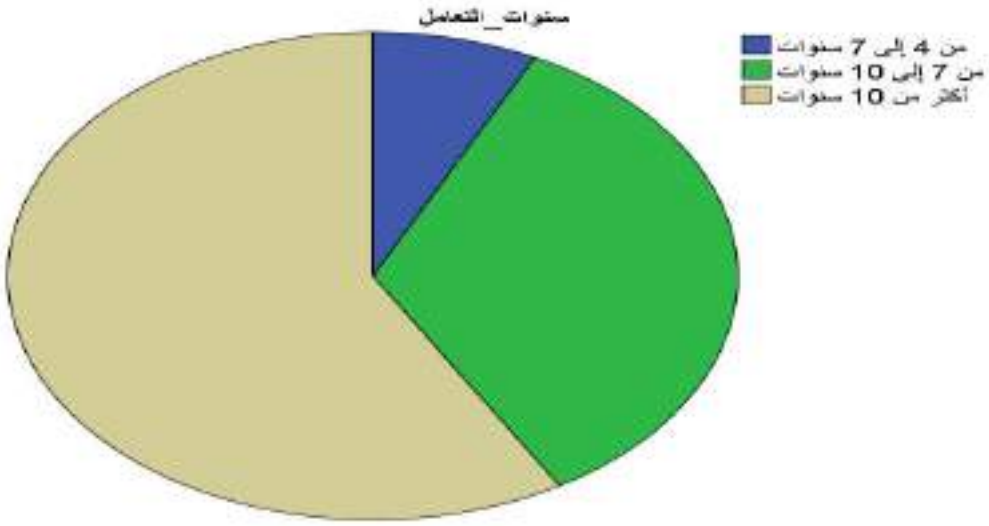


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المستجوبين لديهم فترة التعامل مع البنك لأكثر من 10 سنوات وذلك بنسبة بلغت 58,5%، في حين بلغت نسبة المتعاملين الذين تعاملوا مع البنك من 7 إلى 10 سنوات 34,1%، أما الفئة التي لديها فترة تعامل مع البنك ما بين 4 إلى 7 سنوات فبلغت نسبتها 7,3%.

**3- طبيعة المتعامل:**

**جدول رقم (3-3) : توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المتعامل**

| طبيعة المتعامل | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **موظف** | 08 | 19,5 |
| **تاجر** | 11 | 26.8 |
| **أعمال حرة** | 10 | 24,4 |
| **متقاعد** | 08 | 19,5 |
| **حرفي** | 04 | 9,8 |
| **المجموع** | 41 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

**شكل رقم(3-3): أفراد العينة حسب طبيعة المتعامل**

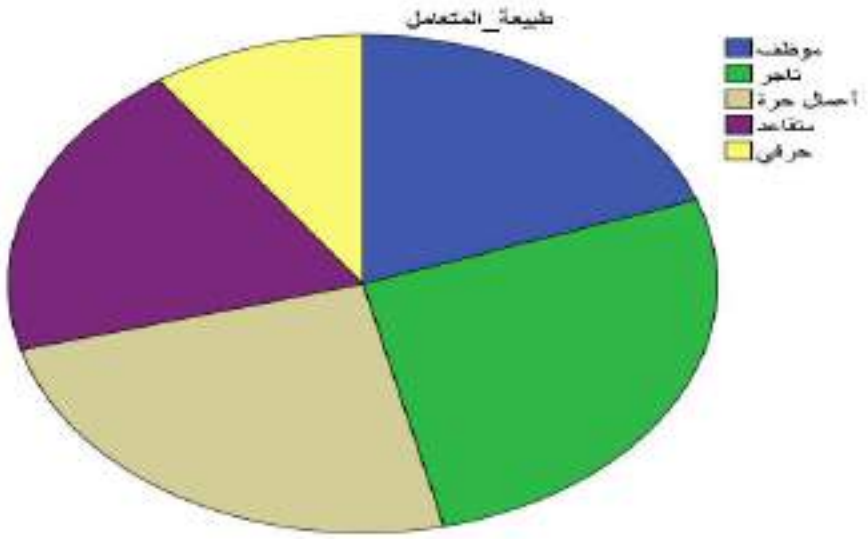


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المستجوبين وما نسبتهم 26.8% هم من المتعاملين التجار، وما نسبتهم 24.4% هم من المتعاملين ذوي الأعمال الحرة، أما المتعاملين مع البنك والحاملين صفة الموظف فنسبتهم بلغت 19,5%، وذات النسبة كانت للمتعاملين المتقاعدين، أما المتعاملين الحرفيين فبلغت نسبتهم 9.8%.

**4- سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية:**

**جدول رقم(3-4): توزيع أفراد العينة حسب سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية**

| سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **سبب شرعي** | 28 | 68.3 |
| **سبب تجاري** | 07 | 17.1 |
| **ربحي** | 06 | 14.6 |
| **سبب آخر** | 00 | 00 |
| **المجموع** | 41 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

**شكل رقم(3-4): أفراد العينة حسب سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية**

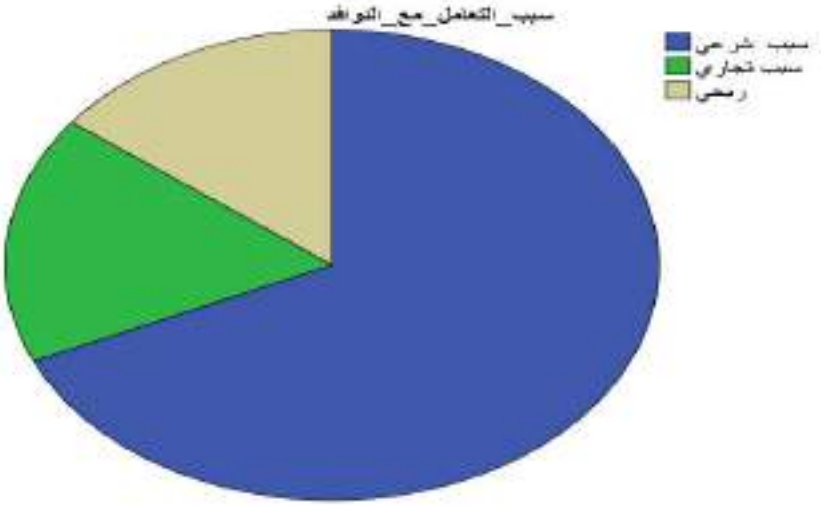


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 68,3% من المتعاملين مع البنك رجحوا أن سبب تعاملهم مع النوافذ الإسلامية كان لسبب شرعي، في حين أن 17,1% من المتعاملين المستجوبين كان سبب تعاملهم مع النوافذ الإسلامية تجاري، أما نسبة المتعاملين الذين أجابوا أن سبب تعاملهم مع النوافذ الإسلامية كان ربحي فبلغت 14,6%.

**ثانيا: عرض وتحليل نتائج المحور الأول التعامل مع النوافذ الإسلامية**

**1- التكرارات والنسب المئوية لمحور التعامل مع النوافذ الإسلامية:**

**الجدول رقم(3-5): تحليل أسئلة محور التعامل مع النوافذ الإسلامية**

| | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | F | % | F | % | F | % | F | % | F | % |
| Q1: النوافذ الإسلامية تمثل السبيل الوحيد لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 3 | 7,3 | 38 | 92,7 |
| Q2: التعامل مع النوافذ الإسلامية لتجنب الوقوع في الربا. | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 4 | 9,8 | 37 | 90,2 |
| Q3: تعمل النوافذ الإسلامية بنفس الآليات التي تطبقها البنوك الإسلامية | 00 | 00 | 00 | 00 | 3 | 7,3 | 31 | 75,6 | 7 | 17,1 |
| Q4: تعتبر النوافذ الإسلامية الخطوة الأساسية لبعث صيغ التمويل الإسلامي | 00 | 00 | 00 | 00 | 2 | 4,9 | 18 | 43,9 | 21 | 51,2 |
| Q5: أثبتت التجارب الدولية نجاح النوافذ الإسلامية | 00 | 00 | 00 | 00 | 1 | 2,4 | 24 | 58,5 | 16 | 39 |
| Q6: تعتبر النوافذ الإسلامية السبيل الأساسي لتوظيف الأموال في ظل عزوف الناس عن التعامل بفوائد ربوية. | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 12 | 29,3 | 29 | 70,7 |
| Q7: تكاليف خدمات الائتمان جد منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية | 00 | 00 | 00 | 00 | 4 | 9,8 | 30 | 73,2 | 7 | 17,1 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول أعلاه أسئلة محور "**التعامل مع النوافذ الإسلامية**"، حيث تمت الإجابة على العبارة Q1: " **النوافذ الإسلامية تمثل السبيل الوحيد لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية** " بنسبة كبيرة جدا من الموافقة بلغت **92,7**% موافقين بشدة و**7,3%** أجابوا بموافق. والعبارة Q2: " **التعامل مع النوافذ الإسلامية لتجنب الوقوع في الربا** " قدرت نسبة الموافقة عليها بدرجة كبيرة جدا ب **90,2 %** موافقين بشدة، و **9,8%** من المستجوبين أجابوا بدرجة موافق. في حين أن العبارة Q3: " **تعمل النوافذ الإسلامية بنفس الآليات التي تطبقها البنوك الإسلامية**" فبلغت نسبة الموافقة عليها ب **75,6**%، كما بلغت نسبة الإجابة بدرجة موافق بشدة على هذه العبارة **17,1**%، في حين بلغت الإجابة بدرجة محايد ما نسبته **7,3**%. أما العبارة Q4 : " **تعتبر النوافذ الإسلامية الخطوة الأساسية لبعث صيغ التمويل الإسلامي**". فقد حصلت على نسبة موافقة بلغت **43,9%**، وما نسبته **51,2**% أجابوا بموافق بشدة. أما نسبة المحايدين على هذه العبارة فقدرت ب **4,9**%. وفيما يخص العبارة Q5: " **أثبتت التجارب الدولية نجاح النوافذ الإسلامية** " فقد حصلت على نسبة موافقة بلغت **58,5**%، و**39%** موافقين بشدة . أما بالنسبة للعبارة Q6: " **تعتبر النوافذ الإسلامية السبيل الأساسي لتوظيف الأموال في ظل عزوف الناس عن التعامل بفوائد ربوية**." فقد قدرت نسبة المستجوبين الذين أجابوا بدرجة موافق بشدة على هذه العبارة **70,7**%، و**29,3%** موافقين. وبخصوص العبارة Q7: " **تكاليف خدمات الائتمان جد منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية** " فقد سجلت نسبة موافقة بلغت **73,2**% و**17,1**% موافقين بشدة، وما نسبته **9,8**% أجابوا برأي محايد على هذه العبارة.

**2-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التعامل مع النوافذ الإسلامية**

**جدول رقم (3-6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التعامل مع النوافذ الإسلامية**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | ترتيب الأهمية | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|
| Q1 | ***4.93*** | ***0.264*** | ***1*** | ***مرتفع جدا*** |
| Q2 | ***4.90*** | ***0.300*** | ***2*** | ***مرتفع جدا*** |
| Q3 | ***4.10*** | ***0.490*** | ***6*** | ***مرتفع*** |
| Q4 | ***4.46*** | ***0.596*** | ***4*** | ***مرتفع جدا*** |
| Q5 | ***4.37*** | ***0.536*** | ***5*** | ***مرتفع جدا*** |
| Q6 | ***4.71*** | ***0.461*** | ***3*** | ***مرتفع جدا*** |
| Q7 | ***4.07*** | ***0.519*** | ***7*** | ***مرتفع*** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي** | ***4.50*** | ***0.199*** | **مرتفع جدا** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

حقق هذا المحور وسطا حسابيا عاما بلغ 4,50 وهو ما يدل على الأهمية المرتفعة جدا لمحور **التعامل مع النوافذ الإسلامية** لدى أفراد العينة المستجوبين، وبانحراف معياري عام 0.199 إذ يعكس درجة انسجام جيدة في إجابات أفراد العيّنة. أما على مستوى الفقرات التي تقيس محور "**التعامل مع النوافذ الإسلامية**"، فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (4,07- 4.93)، وهذا ما يدل على أن فقرات محور **التعامل مع النوافذ الإسلامية** تتراوح بين أهمية مرتفعة إلى مرتفعة جدا لدى أفراد العينة المستجوبين، حيث جاءت العبارة Q1 "**النوافذ الإسلامية تمثل السبيل الوحيد لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية** " في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 4.93 وبانحراف معياري بلغ 0.264، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كانت للعبارة Q7 "**تكاليف خدمات الائتمان جد منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية**" وذلك بانحراف معياري بلغ 0,519 ومتوسط حسابي بلغ 4,07.

**ثالثا: عرض وتحليل نتائج محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية**

**1- التكرارات والنسب المئوية لمحور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية**

**الجدول رقم(3-7): تحليل أسئلة محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية**

| | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | F | % | F | % | F | % | F | % | F | % |
| Q8: **توفر النوافذ صيغ مناسبة لتوظيف الأموال** | **00** | **00** | **00** | **00** | **01** | **2,4** | **26** | **63,4** | **14** | **34,1** |
| Q9: **تتعامل النوافذ الإسلامية وفق أسس الشريعة الإسلامية** | **00** | **00** | **00** | **00** | **00** | **00** | **13** | **31,7** | **28** | **68,3** |
| Q10: **تسمح باستقطاب الأموال الموجودة في السوق** | **00** | **00** | **05** | **12,2** | **14** | **34,1** | **20** | **48,8** | **02** | **4,9** |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموازي | | | | | | | | | |
| Q11: توظيف الأموال بصيغ التمويل التقليدية | 29 | 70,7 | 11 | 26,8 | 01 | 2,4 | 00 | 00 | 00 |
| Q12: تقدم التمويل المناسب للمؤسسات المصغرة وكذا المؤسسات الناشئة | 00 | 00 | 00 | 00 | 05 | 12,2 | 33 | 03 | 80,5 |
| Q13: النوافذ الإسلامية تقدم غرامات مصرفية جيدة وحديثة | 00 | 00 | 01 | 2,4 | 02 | 4,9 | 36 | 02 | 87,8 |
| Q14: تستفيد المؤسسات الممولة عن طريق النوافذ الإسلامية من المرافقة والدعم لإنجاح المشروع | 00 | 00 | 00 | 00 | 13 | 31,7 | 22 | 06 | 53,7 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول أعلاه فقرات محور "**الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية**"، حيث حصلت العبارة Q8: "**توفر النوافذ صيغ مناسبة لتوظيف الأموال**" على نسبة موافقة بلغت **63,4%**، وما نسبته **34,1%** موافقين بشدة على هذه العبارة. في حين بلغت نسبة الموافقة على العبارة Q9: " **تتعامل النوافذ الإسلامية وفق أسس الشريعة الإسلامية** " ما نسبته **31,7**% و**68,3**% موافقين بشدة. أما العبارة Q10: " **تسمح باستقطاب الأموال الموجودة في السوق الموازي** " فقد حصلت على نسبة موافقة قدرت ب **48,8**%، ونسبة عدم الموافقة بلغت **12,2**%، أما نسبة من أجابوا برأي محايد فقدرت ب **34,1**%. هذا وقد سجلت العبارة Q11: " **توظيف الأموال بصيغ التمويل التقليدية** " نسبة عدم موافقة قدرت ب **26,8**% و**70,7**% أجابوا بغير موافق بشدة، أما نسبة من أجابوا بدرجة محايد فبلغت **2,4**%. أما بالنسبة للعبارة

Q12: " **تقدم التمويل المناسب للمؤسسات المصغرة وكذا المؤسسات الناشئة**" فقد سجلت نسبة موافقة قدرت ب **80,5**% و **7,3**% موافقين بشدة، في حين بلغت نسبة المحايدين لهذه العبارة **12,2%**. وبالنسبة للعبارة Q13: "**النوافذ الإسلامية تقدم غرامات مصرفية جيدة وحديثة** " فقد حصلت على نسبة موافقة بلغت **87,8**%، ونسبة ضئيلة جدا من عدم الموافقة بلغت **2,4%**، وما نسبته **4,9%** من أفراد العينة المستجوبين أجابوا برأي محايد. أما العبارة Q14: " **تستفيد المؤسسات الممولة عن طريق النوافذ الإسلامية من المرافقة والدعم لإنجاح المشروع** " فقد سجلت نسبة موافقة بلغت **53,7**% و**14,6**% موافقين بشدة. في حين بلغت نسبة الإجابة برأي محايد لهذه العبارة **31,7**%.

## 2-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية

**جدول رقم (3-8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية**

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | ترتيب الأهمية | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|
| Q8 | ***4,32*** | ***0.521*** | ***2*** | ***مرتفع جدا*** |
| Q9 | ***4.68*** | ***0.471*** | ***1*** | ***مرتفع جدا*** |
| Q10 | ***3.46*** | ***0.778*** | ***5*** | ***مرتفع*** |
| Q11 | ***1.32*** | ***0.521*** | ***6*** | ***منخفض جدا*** |
| Q12 | ***3.95*** | ***0.444*** | ***3*** | ***مرتفع*** |
| Q13 | ***3.95*** | ***0.444*** | ***3*** | ***مرتفع*** |
| Q14 | ***3.83*** | ***0.667*** | ***4*** | ***مرتفع*** |
| **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي** | ***3.64*** | ***0.181*** | **مرتفع** | |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

حقق هذا المحور " **الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية** " وسطا حسابيا عام بلغ 3,64 وهو ما يدل على الأهمية المرتفعة لهذا المحور لدى أفراد العينة المستجوبين، وبانحراف معياري عام 0.181 وهو يعكس درجة انسجام جيدة في إجابات أفراد العيّنة. أما على مستوى الفقرات التي تقيس محور **الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية** فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (1.32- 4,68)، وهذا ما يدل على أن عبارات محور الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية تراوحت بين أهمية منخفضة جدا إلى أهمية مرتفعة جدا لدى أفراد العينة المستجوبين، حيث جاءت العبارة Q9: " **تتعامل النوافذ الإسلامية وفق أسس الشريعة الإسلامية**" في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 4,68 وبانحراف معياري بلغ **0.471**، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كانت للعبارة Q11: "**توظيف الأموال بصيغ التمويل التقليدية**" وذلك بانحراف معياري بلغ **0.521**، وبمتوسط حسابي بلغ 1,32 .

**المطلب الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات**

من بعد تحليل البيانات الخاصة بمحاور الاستبيان، سنقوم باختبار الفرضيات كمحاولة للإجابة عن الإشكالية الإحصائية المطروحة.

سنحاول في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة للتعرف على مدى صحتها إضافة إلى عرض النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

**الفرضية الرئيسية:** خوض البنوك التجارية لتجربة فتح النوافذ الإسلامية راجع لتلبية رغبات زبائنها.

بما ان مستوى الدلالة **sig**= 0.000 و هو اقل من 0.05

أي أنه نقبل الفرضية البديلة و نرفض الفرضية العدمية، عند مستوى دلالة 5**%** ونقول ان توجه البنوك التجارية نحو فتح النوافذ الإسلامية راجع لتلبية رغبات زبائنها .

**الفرضيات الفرعية :**

**الفرضية الفرعية الأولى** :يعتبر فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية خطوة أساسية نحو 'نشاء مصرف إسلامي كامل ومستقل.

بما ان مستوى الدلالة **sig**= 0.000 و هو أقل من 0.05

أي أنه نقبل الفرضية البديلة و نرفض الفرضية العدمية، عند مستوى دلالة 5% ونقول أن السبب الرئيسي لفتح نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية هو التوجه نحو إنشاء مصرف إسلامي مستقل.

**الفرضية الفرعية الثانية** : النوافذ الاسلامية هي السبيل الوحيد لتقديم منتجات وخدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الاسلامية في غياب المصارف الاسلامية.

بما ان مستوى الدلالة **sig**= 0.04 و هو أقل من 0.05

أي أنه نقبل الفرضية البديلة و نرفض الفرضية العدمية، عند مستوى دلالة 5% ونقول أن توجه المتعاملين نحو نوافذ المعاملات الاسلامية راجع إلى المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية التي تقدمها.

مما سبق تثبت دراستنا صدق الفرضيات المقترحة بحيث أن رغبة الزبائن في التوجه نحو النوافذ الاسلامية راجع للمنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية التي تقدمها ونزولا عند رغبات المتعاملين قررت البنوك التجارية التوجه نحو فتح نوافذ المعاملات الاسلامية تلبية لرغبات الزبائن من جهة والتوجه نحو النظام المصرفي الاسلامي من جهة أخرى.

**خلاصة الفصل**

تعدّ البنوك الركيزة الأساسية التي تستند عليها أي نهضة اقتصادية أو تنموية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، فهي تسعى دائما لتسهيل المعاملات على أساس الثقة التي تمنحها لمتعامليها من خلال نشاطها وكفاءة آدائها بما تتطلبه من سيولة، ربحية وأمان من أجل تحقيق أهدافها وضمان بقائها ونموها، ولكن الفرق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية هو تركيز هذه الأخيرة جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية وتلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، عكس نظيرتها ( البنوك التجارية ) التي تركز في نشاطها الاستثماري على الإقراض مما يجعل استثماراتها موجهة لمشروعات وهمية لا تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

# الخاتمة العامة

**الخاتمة العامة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وعلى اله وصبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين.

أما بعد.

من خلال دراستنا لموضوع تقيم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وذلك من خلال التطرق لفصلين كاملين للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في النوافذ الإسلامية من جهة والبنوك التجارية والإسلامية من جهة أخرى، حيث أن هذه الأخيرة تختلف عن نظيرتها اختلافا جوهريا كون البنوك الإسلامية قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بخلاف البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة الربوية.

في حين ان الفصل الثالث قد خصص لتحليل النتائج ومعالجة البيانات وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج من أجل دراسة ميدانية للعينة المبحوثة، ومنه (**Spss v.23**) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

سنحاول سرد أهم النتائج والاقتراحات التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة :

**أولا– النتائج:**

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال هذه الدراسة الى النقاط التالية :

- على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التجارية الا أنها تعتبر منافسا قويا لها خاصة بعدما حققت نجاحا ظاهرا للعيان وتزايد كبير في الاقبال عليها.
- لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تبتعد عن التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي لتلك البنوك، وهو الأمر الذي أكده الاقبال الكبير على النوافذ الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية في الكثير من الدول الإسلامية.
- تسعى البنوك الإسلامية الى تحقيق أهداف ذات طابع انساني واجتماعي، إضافة الى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائها ونموها.
- النوافذ الإسلامية تمثل السبيل الوحيد لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية.

- تعتبر تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية تجربة ناجحة لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر للبنوك الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.
- لفتح نوافذ إسلامية متخصصة أو انشاء فروع إسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية فانه يجب وضع اطار قانوني ونظام محاسبي ونظام آلي متوافق مع أسس العمل المصرفي الإسلامي، وينبغي ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة، وكذا صياغة عقود شرعية لمختلف صيغ الاستثمار والتمويل باشراف هيئة الرقابة الشرعية.

**ثانيا– الاقتراحات:**

- تشجيع المصارف الإسلامية على تطوير خدماتها في الجزائر وزيادة فروعها في الداخل والخارج، لأن هذا يعتبر عنصر دعم وتكامل مع باقي مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري.
- لابد من إقامة أو انشاء مراكز بحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية، التي تتعلق بتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية.
- لابد من توفر الإرادة السياسية التي تدعم هذا التوجه نحو العمل بالمنتجات ومختلف صيغ التمويل الإسلامية.
- من الضروري وجود قانون ولوائح خاصة بالرقابة والاشراف على النوافذ الإسلامية تتفق مع طبيعتها الخاصة.
- الحرص التام على عمل النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعدم اختلاط أموالها وأرباحها مع البنك الربوي.
- لابد من ادراج هذه التخصصات على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة

# قائمة المصادر والمراجع

***المراجع باللغة العربية

* الكتب


1- إسماعيل إبراهيم البدوي، "التوزيع والنفوذ في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، ط1، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، الكويت، 2004.

2- باسم الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، طبعة 2، لبنان، بيروت، 2012

3- حسين حسن شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، 2006

4- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، إقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2011.

5- حيدر يونس الموسوي، "المصارف الإسلامية" أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1 ، 2011.

6- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة1، عمان، 2009

7- سمير الشاعر، "المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الإجتهاد"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2011

8- شوقي إسماعيل شحاتة، "البنوك الإسلامية"، دار الشروق، جدة، 1977

9- صادق رائد الثمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014

10- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث مقدم في البنك الإسلامي للتنمية والتدريبات، جامعة المنصورة، جدة، 2014.

11- عبد الله خباية، "الإقتصاد المصرفي" كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف، ط 2، المسيلة – الجزائر 2013.

12- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الجلي الحقوقية، ط1، لبنان، 2004

13- فليح حسن خلق، "البنوك الإسلامية" جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2006.

14- محمد الصيرفي إدارة المعارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، إسكندرية

15- محمد العناوي ، محمد مبارك، " البحث العلمي أسس وطريقة كتابته "، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة 1996

16- محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، "المصارف الإسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2011

17- محمد عبيدات وآخرون " منهجية البحث العلمي: الفوائد،المراحل والتطبيقات"، دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الثانية 1999

18- محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002

19- محمد محمود العلوجي،البنوك الإسلامية:أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية دار المسيرة عمان،2008

20- نوري عبد الرسول الفاقاني، "المصرفية الإسلامية، الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011

21- نيفين حسن، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات، الإمارات، 2017

*** الأطروحات الجامعية**

**** الدكتوراه**

1- حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2013، 2014

**** الماجيستير**

2- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقيم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006

**** الماستر**

3- جواني صونيا "تسيير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية"، مذكرة مقدمة لنيل ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015

4- رتيبة بركيبة: "تقيم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال فترة (2007-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، 2014

5- رفيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، تخصص، معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، سنة 2018م .

6- رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج، الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة محمد لخضر، الوادي، السنة الجامعية، 2017-2018

7- سندس ريحان، "دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات، ماليزيا، ابريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي 2018/2017

8- شلابي بلال، بوالثلجة صلاح الدين، بومعاني أمينة، البنوك والنوافذ الإسلامية في إطار القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، ورقة بحثية علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ماستر 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصرف، ميلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2020-2021

9- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم مالية ومصرفيها جامعة حلب، سوريا، 2014.

10- نور الأيمان بوذراع: "واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية والمنتجات البنكية الإسلامية، دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية، تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2016-2017.

*** المجلات**

1- أحمد الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، سنة 2013

2- رمضاني علاء، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017

3- شوقي دنيا، المعاملات في البنوك الغربية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 241، ربيع الأول، 1422

4- صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشمارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 34-35، مارس 2014

5- نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي اسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2014

*** المطبوعات والمحاضرات**

1. عبد اللطيف جناحي، إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، لاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ط1، 1987م

2. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث ألقي في مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 30 ماي – 25 جوان 2005

3. لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس 2000

***المراجع باللغات الأجنبية

1- **Abdul Gafour Awan**, **compassion of Islamic and conventional banking in Pakistan**, **proceedings2nd CBRC**, **Lahore**, **Pakistan**, , **2009**

# الملاحق

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير تخصص : مالية مؤسسة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

سيدتي / سيدي الفاضلة تحية طيبة وبعد...

نضع بين أيديكم هذه الاستمارة (الاستبيان)، التي تمثل جزءا من دراسة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص محاسبة وجباية معمقة الموسومة بعنوان "**تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية**"

**– دراسة ميدانية:**

لذا يرجى منكم التعاون معنا وملأ استمارات بدقة وتمعن من أجل جمع المعلومات الكافية والمطلوبة والتي من شأنها أن تخدم موضوع البحث ونعدكم أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وأنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي وتنمية المؤسسة الجزائرية وفقط.

**تقبلوا منا سيدتي/ سيدي أسمى عبرات التقدير والاحترام شاكرين تعاونكم**

**من إعداد الطالبين:**

- سهولي محمد مروان
- أوحسين عبد المجيد

**الرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة:**

**القسم الأول: البيانات الشخصية**

**1- الجنس:**

ذكر ☐ أنثى ☐

**2- عدد سنوات التعامل مع البنك:**

من1 إلى 3 سنوات ☐ من 4 إلى 7 سنوات ☐

من 7 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

**3- طبيعة المتعامل:**

**موظف** ☐ **تاجر** ☐ **أعمال حرة** ☐

**متقاعد** ☐ **حرفي** ☐

**4- سبب التعامل مع النوافذ الإسلامية:**

**سبب شرعي** ☐ **سبب تجاري ربحي** ☐ **سبب آخر** ☐

**القسم الثاني:**

**المحور الأول: التعامل مع النوافذ الإسلامية**

**توجد عدة أسباب أدت إلى عزوف المتعاملين عن البنوك التقليدية واللجوء إلى النوافذ الإسلامية**

| الرقم | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | النوافذ الإسلامية تمثل السبيل الوحيد لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية | | | | | |
| 2 | التعامل مع النوافذ الإسلامية لتجنب الوقوع في الربا | | | | | |
| 3 | تعمل النوافذ الإسلامية بنفس الآليات التي تطبقها البنوك الإسلامية | | | | | |
| 4 | تعتبر النوافذ الإسلامية الخطوة الأساسية لبعث صيغ التمويل الإسلامي | | | | | |
| 5 | **أثبتت التجارب الدولية نجاح النوافذ الإسلامية** | | | | | |
| 6 | تعتبر النوافذ الإسلامية السبيل الأساسي لتوظيف الأموال في ظل عزوف الناس عن التعامل بفوائد ربوية | | | | | |
| 7 | **تكاليف خدمات الائتمان جد منخفضة مقارنة بالبنوك التقليدية** | | | | | |

**المحور الثاني: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية**

**النوافذ الإسلامية توفر عدة خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية**

| الرقم | العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | **توفر النوافذ صيغ مناسبة لتوظيف الأموال** | | | | | |
| **2** | تتعامل النوافذ الإسلامية وفق أسس الشريعة الإسلامية | | | | | |
| **3** | تسمح باستقطاب الأموال الموجودة في السوق الموازي | | | | | |
| **4** | توظيف الأموال بصيغ التمويل التقليدية | | | | | |
| **5** | تقدم التمويل المناسب للمؤسسات المصغرة وكذا المؤسسات الناشئة | | | | | |
| **6** | النوافذ الإسلامية تقدم غرامات مصرفية جيدة وحديثة | | | | | |
| **7** | تستفيد المؤسسات الممولة عن طريق النوافذ الإسلامية من المرافقة والدعم لإنجاح المشروع | | | | | |

## الملخص

أصبحت الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية واقعا متجسدا في الكثير من المؤسسات المصرفية مهما اختلفت الدوافع والأسباب لقيامها.

لدى جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على موضوع " تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية. وقد هدفت هذه الدراسة الى بيان مفهوم المصارف التجارية والإسلامية والفرق بينهما، بالإضافة الى بيان مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها ودوافع فتحها وأهدافها، آثارها الإيجابية والسلبية، بالإضافة الى بيان حكم التعامل معها والتحديات والمعوقات التي تواجهها.

ولتحقيق هذه الغاية صممت ورقة استبيانية وزعت على عينة من المتعاملين مع البنوك التجارية، حيث استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.(**Spss v.23**)

ومن أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة هي أن الرغبة الكبيرة للمتعاملين في التوجه نحو المعاملات الإسلامية هو السبيل الذي يجعل البنوك التقليدية تتوجه نحو فتح النوافذ الإسلامية.



**الكلمات المفتاحية:** البنوك التجارية– المصارف الإسلامية– الفروع والنوافذ الإسلامية.


---


## Abstract

Islamic branches and windows of traditional banks have become a reality for many banking institutions, regardless of their motives and reasons.

This study is to emphasize "Evaluate the experience of the Islamic window in commercial banks. The purpose of this study is to illustrate the concepts and differences between commercial banks and Islamic banks, as well as the concept, origin, motivation and objectives of Islamic window and its positive and negative effects. Explain how to address these challenges and constraints.

Therefore, a questionnaire was designed and distributed to the sample customers of commercial banks, and the social science statistical software was used for data analysis and hypothesis test.

An important conclusion of this study is that the strong desire of customers for Islamic transactions is the way for traditional banks to move towards the Islamic window.



**Key words**: Commercial Bank – Islamic Bank – Islamic branch and window